



## الرصد الاستراتيجي

■ العودة الروسية إلى الشرق الأوسط: بناء قصور رملية؟

(مؤسسة الاتحاد الأوروبي للدراسات الأمنية)

■ روسيا كما هي: إستراتيجية كبيرة لمواجهة بوتين

(مجلة فورين أفيرز)

■ الإقتصاد الروسي: المرونة قصيرة الأمد، أم الركود طويل الأجل؟

(المجلس الأطلسي)

■ رؤية أميركية لحرب سياسية

(مؤسسة راند)

■ الصين والنظام الدولي

(مؤسسة راند)

■ مستقبل العلاقات الإسرائيلية التركية

(مؤسسة راند)

■ برايان هوك: مدير مجموعة العمل حول إيران

(خاص)

العدد الثالث عشر

أيلول

2018

# الرصد الاستراتيجي

تشرين الأول 2018



المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق  
The Consultative Center for Studies and Documentation

## مؤسسة علمية متخصصة تُعنى بحقلي الأبحاث والمعلومات

الرصد الاستراتيجي، تقرير دوري يرصد ويلخّص ويترجم أهم الأبحاث والدراسات الاستراتيجية الصادرة عن مراكز الأبحاث الدولية.

إعداد: مديرية الدراسات الاستراتيجية.

صادر عن: المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق.

تاريخ النشر: أيلول 2018 الموافق محرم 1440

العدد: الثالث عشر

الطبعة: الأولى

## حقوق الطبع محفوظة للمركز

العنوان: بئر حسن-جادة الأسد- خلف الفانتزي وورلد- بناية الورود- الطابق الأول.

هاتف: 01/836610

فاكس: 01/836611

خليوي: 03/833438

Baabda 10172010

Beirut- Lebanon

P.O.Box: 24/47

E-mail: [dirasat@dirasat.net](mailto:dirasat@dirasat.net)

[www.dirasat.net](http://www.dirasat.net)

**فهرس المحتويات**

- 5.....العودة الروسية إلى الشرق الأوسط: بناء قصور رملية؟
- 21 ..... روسيا كما هي: استراتيجية كبيرة لمواجهة بوتين
- 29 .....الاقتصاد الروسي: المرنة قصيرة الأمد، أم الركود طويل الأجل؟
- 39 ..... رؤية أميركيّة لحرب سياسية
- 51 .....الصين والنظام الدولي
- 59 .....مستقبل العلاقات الإسرائيلية التركية
- 67 .....برايان هوك: مدير مجموعة العمل حول إيران



## العودة الروسية إلى الشرق الأوسط: بناء قصور رملية؟<sup>1</sup>

مجموعة باحثين، مؤسسة الاتحاد الأوروبي للدراسات الأمنية،  
أوراق شايوت، العدد 146، تموز 2018<sup>2</sup>

### خلاصة تنفيذية

توسعت بصمة روسيا السياسية والدبلوماسية والاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشكل ملحوظ خلال العقد الماضي. وعلى الرغم من أن روسيا قد عملت بجد لإعادة بناء نفوذها ومكانتها في المنطقة منذ منتصف العقد الأول من القرن الحالي إلا أن جهودها بدأت تؤتي ثمارها في أعقاب "الربيع العربي". إن عودة روسيا إلى الظهور الدراماتيكي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تملئها أولاً الضرورات الاقتصادية والدبلوماسية.

تمكنّت روسيا بمهارة من التغلب على العزلة الدبلوماسية التي وجدت نفسها واقعةً فيها بعد ضم القرم. وقد سهّلت جملة من الفرص السياسية والعسكرية عودة روسيا إلى حد كبير، مثل أحداث الربيع العربي والحروب المتلاحقة في المنطقة التي أضعفت بشكل مؤقت الأنظمة الحاكمة (مصر) أو أدت إلى انهيار قوى إقليمية (سوريا وليبيا)، في حين أن صعود داعش وضع خطر الإرهاب مجددًا على جدول أعمال الأمن الدولي. وقد أدى الوضع الفوضوي في الشرق الأوسط، إلى جانب تراجع التزام الولايات المتحدة، إلى تعزيز الطلب المحلي لاستكشاف شراكات بديلة، وأصبحت روسيا تمثل محورًا جذابًا للعديد من الأنظمة.

بشكل عام، قدّمت مجموعة الظروف هذه لموسكو فرصة للبدء بملء بعض فراغ القوة الذي خلفه غياب القيادة الأميركية والأوروبية، وتعزيز دبلوماسيتها الإقليمية وإعادة إدراج نفسها

<sup>1</sup> إعداد وترجمة بشرى سبليني.

<sup>2</sup> Russia's return to the Middle East: building sandcastles? Edited by Nicu Popescu, European Union Institute for Security Studies, CHAILLOT PAPER N° 146, July 31, 20 8.

عسكرياً في المنطقة تحت لواء مكافحة الإرهاب الدولي. في نهاية المطاف، ساعدت دبلوماسية الطاقة الروسية الفعالة في المنطقة على التخلص من التخمة في سوق النفط التي كانت قد أبطت الأسعار منخفضة في وقت سابق. وقد نجحت الشركات المصنّعة للأسلحة في روسيا في توسيع وجودها في الأسواق الحالية وتوغلت في أسواق جديدة، كما تشهد على ذلك حقيقة أن الشرق الأوسط في عام 2017 استوعب أكبر حصة من صادرات الأسلحة الروسية. وتعاملت موسكو بمهارة مع القوى الإقليمية ذات المصالح المتعارضة: "إسرائيل" وإيران والمملكة العربية السعودية وقطر أو إيران والمملكة العربية السعودية. كما حوّلت دبلوماسيتها الذكية روسيا، على الأقل في فترة وجيزة، إلى قوة لا غنى عنها في المنطقة.

ومع ذلك، كان للنجاحات الإقليمية أيضاً جانب سلبي. فقد تسببت الانتصارات العسكرية والدبلوماسية والاقتصادية بتكاليف أدت بدورها إلى إضعاف فرص روسيا في ترسيخ نفسها كقوة مساومة في المنطقة على المدى الطويل. لقد انتصرت روسيا في عدة معارك في سوريا، ومن خلال تدخلها العسكري أنقذت نظام الأسد من الانهيار، لكنها فشلت حتى الآن في تأمين تسوية سياسية في البلاد. ومن المفارقات أن روسيا إذا تمكنت من تأمين مثل هذه النتيجة فإن جاذبية موسكو للنظام في دمشق ستنخفض بشكل كبير. وعندما يتعلق الأمر بإعادة بناء البلاد والبحث عن أموال لإعادة الإعمار فقد تتوجّه الحكومة السورية، سواء بقيادة الأسد أو حاكم جديد، إلى قوى غنية لدفع الفاتورة. إضافة إلى ذلك، فشلت روسيا حتى الآن في تحقيق مكاسب اقتصادية ملموسة من تدخلها في سوريا.

ما زالت "متلازمة أفغانستان" تفرض قيوداً صارمة على عدد الجنود الذي يمكن لروسيا نشره رسمياً في الخارج. إذ لا تزال هناك حساسية كبيرة لدى الجمهور من الخسائر العسكرية الكبيرة. لذا تفضل الحكومة الروسية قدر المستطاع التقليل من إصابات جنودها من خلال ترتيب أولويات الحرب (يعرف بالمصطلحات العسكرية الروسية "حرب اللاتلامس") عبر إرسال المرتزقة لتحمل الجزء الأكبر من وطأة القتال على الأرض. فضلاً عن أن قدرات روسيا الاستطلاعية المحدودة، التي انكشفت خلال العمليات في سوريا، والتي تقيد قدرتها على نشر عدد كبير من الجيوش على مسافات بعيدة في أي وقت من الأوقات.

ثم إن النمو الاقتصادي الضعيف في البلاد لا يولد الموارد الكافية للاستثمار في بناء قوات وقدرات واسعة النطاق. وقد إنعكست هذه القيود على برنامج التسلّح الروسي للعقد القادم

الذي تقلص بشكل ملحوظ سواء فيما يخص الاستثمارات في القدرات البحرية وضمناً القدرة على إسقاط القوة في الخارج.

لقد أدت دبلوماسية موسكو الماهرة في مجال الطاقة في الشرق الأوسط إلى رفع سعر النفط إلى مستوى يتناسب مع مصالح روسيا، مما مكّنها من العودة مرة أخرى إلى الميزانية غير المشروطة. وعموماً، فقد ساعد هذا الأمر على استقرار الموارد المالية وتحسين التوقعات الاقتصادية للبلد. وتحافظ دبلوماسية الطاقة الناجحة على بقاء روسيا مرتبطة بنموذج اقتصادي قائم على الموارد، وبالتالي تعتمد بشكل كبير على البيئة الاقتصادية الخارجية.

إن عودة روسيا إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أمر واضح في المجالات العسكرية والدبلوماسية. كما حققت موسكو تقدماً في استعادة مكانتها الإقليمية في أسواق الأسلحة والطاقة. لكن على الرغم من كل نفوذها المتجدد تبقى قوة روسيا في الشرق الأوسط عرضة للاختبار، لأنها تفتقر إلى الوسائل المالية والاقتصادية الكافية للحفاظ على طموحاتها الجيوسياسية. وحتى نفوذ موسكو الدبلوماسي يجب ألا يؤخذ كأمر مسلم به. ويُسعد القادة الإقليميون بالتفاعل مع روسيا، والاستجابة لمقترحاتها واستغلال عودتها إلى المنطقة لمصلحتها الخاصة. لكنهم شركاء حادّون، وروسيا لا تمارس عليهم إلا قدرًا ضئيلاً من النفوذ ما لم تعاملهم بصلابة.

أخيراً وليس آخراً، فإن السياق الإقليمي المتساهل الذي سمح بعودة روسيا قد لا يدوم طويلاً. وقد رفضت الولايات المتحدة وأوروبا في العقد الأخير، وكذلك مؤخراً، دور روسيا المتنامي في الشرق الأوسط. لكنهم الآن في حالة تأهب للتحدي الذي قد يطرحه هذا الأمر، وبالتالي، فإن روسيا تقوم برحلة صعبة في الشرق الأوسط في السنوات القادمة لأنها تخاطر بمواجهة معارضة أكثر صرامة من داخل المنطقة وخارجها.

### ماذا بعد النصر في سوريا

ساور قليل من الشك أذهان المراقبين الجديين بأن إعلان بوتين عن الانتصار في حميميم كان انتصاراً في الحملة العسكرية التي أكدت أن دمشق هي الرابح الأساسي. كما أن الدبلوماسية الروسية سعت في "مؤتمر السلام" في سوشي، بعناء لتدضير ما سُمي بعملية



أستانا كممبر دبلوماسي للمفاوضات الجيوبوليتيكية بين الحكومة السورية والمعارضة المسلحة، والتي تعاني من الفشل.

مع توقف عملية السلام والتسوية السياسية المرتقبة كانت تستعدّ روسيا لإستبدال الخطة أ (مشاركة جميع الأطراف في بعض الترتيبات الجديدة لكل السوريين) بالخطة ب (المساعدة في تعزيز سيطرة دمشق على أكثر الأجزاء المهمة في البلاد). لم تعد المشكلة السياسية اليوم عصيان المتمردين بل طموح بشار الأسد لاستعادة سيطرة نظامه بالكامل على سوريا.

في الواقع، دخلت موسكو في تحالف ظرفي مع طهران وأنقرة، ولكن الصحيح منذ البداية أن هذا التحالف يختلف عن النموذج الأطلسي أو حلف وارسو في الاتحاد السوفياتي. اعترفت روسيا وقبلت فعلياً بما اعتبرته مصالح الأمن القومي المشروعة لحلفائها. وهكذا اتفقت مع تركيا على أن السماح بمخيمات وقواعد لحزب العمال الكردستاني في المنطقة الكردية من سوريا على طول الحدود التركية سوف يشكل تهديداً للأمن والاستقرار التركي.

فيما يتعلق بإيران، تفهمت روسيا حاجة إيران إلى الحفاظ على رابط بري لحليفها حزب الله، الذي تعتبره روسيا فاعلاً سياسياً عسكرياً شرعياً لا منظمة إرهابية، إلا أنها تنظر بارتياح إلى التهديد الإسرائيلي من داخل سوريا. وفي الوقت الذي اعترفت فيه روسيا بدور إيران وحزب الله في تحقيق النصر الذي أعلنه بوتين - لم يعتقد الجيش الروسي أبداً أن أي حرب يمكن أن تفوز بها الحملات الجوية وحدها - لم تدعم أبداً طموح طهران للسيطرة على سوريا عبر نظام الأسد والعلويين.

### دبلوماسية الطاقة الروسية في الشرق الأوسط

اعتبرت الحكومة الروسية، وفقاً لاستراتيجية الطاقة الروسية حتى عام 2030، أنه يجب تسليط الضوء على تعزيز المواقع الاقتصادية الخارجية للبلاد، لذلك بدأ الكرملين يعتمد دبلوماسية الطاقة بشكل أكثر فعالية خاصة مع الدول الكبرى المنتجة للطاقة. كما أن التعاون بين روسيا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، التي تُشكل مُجمعةً 60% من إحتياطي النفط، و63% من إحتياطي الغاز في العالم وتنتج حوالي 40% منه، سوف يكون له أثر هام على أسواق النفط والغاز العالمية.

هناك ارتفاع في إنتاج النفط الصخري مُقابل النفط التقليدي. ويصف الاقتصاديون هذه الحالة بالعرض غير المرن الذي يعني التأخر في الاستجابة لزيادة أو نقصان الأسعار، وهذا خطر يواجهه منتجو النفط التقليديين خوفاً من فقدان حصتهم في السوق. إن سياسات تغيّر المناخ يمكن أن تجعل من النفط مورداً عديم القيمة. وقد وافقت مجموعة السبعة على التخلي التدريجي عن استخدام الوقود الأحفوري مع نهاية القرن، في حين أعلنت دول مثل فرنسا وبريطانيا أنها سوف تقوم بحظر مبيعات مُحركات البنزين والديزل في وقت مُبكر من عام 2040.

سببت هذه التحديات مشكلةً لدى المنتجين تكمن في كيفية إنتاج ما يكفي من النفط لحماية إيراداتهم وحصصهم في السوق وكيفية الحفاظ على مستويات "مُناسبة" تحدّ من توسّع النفط الصخري، وتردع نمو مصادر الطاقة البديلة؟ تكمن الإجابة في التعاون الذي تسعى إليه دبلوماسية الطاقة.

إن سعي موسكو للتقارب مع بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تنوع علاقاتها في مجال الطاقة وتصديرها بسبب تدهور العلاقات مع الغرب يعود إلى حدثين متتاليين . أولاً، العقوبات التي فرضتها الحكومات الغربية على روسيا بعد ضمّها لشبه جزيرة القرم في آذار 2014، والتي أدت إلى الحد من قدرة البنوك والشركات الروسية على زيادة رأسمالها وإمكانية وصولها إلى الأسواق المالية الدولية، وثانياً انخفاض اسعار النفط.

أدى فرض العقوبات وانخفاض أسعار النفط إلى ضرب الاقتصاد الروسي. ففي عام 2015، تقلّص الناتج الإجمالي المحلي الروسي بنسبة 2.8٪ ودخل الاقتصاد في حالة ركود. وبهدف المحافظة على استقرار اقتصادها، أدخلت روسيا سياسات جديدة فوجدت أن الزيادة في سعر النفط سوف تعود بفائدة كبيرة. وقدمت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الحل من خلال منظمة (أوبك) حيث يشكل 8 من 14 عضواً 83٪ من إنتاج واحتياطي نفل المنطقة، مع تصنيف السعودية كأكبر منتج للمنظمة.

قبل كانون الأول/ديسمبر 2016 عملت روسيا على فكرة التعاون العلني مع أوبك بهدف تصعيد الضغط على أسعار النفط، لكن دعمها اقتصر على البيانات ولم يصل إلى مرحلة التنفيذ. ففي كانون الأول/ديسمبر 2016 أعلنت أوبك عن انضمام مجموعة من المنتجين من خارج المنظمة عُرفوا بإسم أوبك+، وخفض الإنتاج بشكل منسق ليلبغ 1.8 ملايين

برميل يوميًا. وقد لعبت روسيا دور القيادة في هذه الخطوة وساهمت في أن تضع كل من السعودية وإيران خلافتهما جانبًا من أجل نجاح الصفقة. لقد عرفت منظمة أوبك تاريخًا من "الغش" لكن تحالف أوبك + ظهر أقوى بكثير مما توقعه كثيرون وأثبتت روسيا أنها شريكٌ موثوقٌ به. نجح هذا التعاون في تحقيق الربح للطرفين، روسيا وشركائها في المنظمة، وساهم التعاون في تحويل "الركود" إلى "إنتعاش" حسب تقرير البنك الدولي. وفي يونيو 2018 أصبحت روسيا عضوًا مراقبًا (غير مصوّت) بدعوة من السعودية لإضفاء الطابع الرسمي وتعميق العلاقة بين أوبك وروسيا إلى أكثر من صفقة مؤقتة.

تعاونت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أيضًا مع روسيا بفضل إعادة تدوير البترودولار. وفي عام 2015 كشفت المملكة العربية السعودية أنها سوف تقوم باستثمار عشرة مليارات دولار في صندوق الاستثمار الروسي المباشر. ولا تزال المحادثات جارية حول حصول أرامكو السعودية على حصة في مشروع الغاز الطبيعي المُسال في القطب الشمالي.

وترى روسيا أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي يتزايد فيها الطلب على الكهرباء فرصة جذابة لتوسيع سوق صادراتها النووية كونها من أكبر مُصدرها في العالم. إضافةً إلى مناقشات تجري بين المملكة العربية السعودية وشركة الطاقة الذرية الروسية راستوم بشأن بناء بعض محطات توليد الطاقة النووية في المملكة التي تطمح إلى ستة عشر مفاعل نووي بحلول عام 2033. وكذلك قامت روسيا بتمويل مصنع الدابة في مصر من خلال تقديمها قرضًا طويل الأمد بمعدل فائدة سنوي 3٪.

نجحت دبلوماسية الطاقة الروسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث خدمت إحدى أهم إستراتيجياتها للطاقة حتى عام 2030، في تعزيز علاقاتها الاقتصادية مع الخارج. ويظهر ذلك في الأثر الإيجابي الطويل الأجل الذي عادت به صفقة أوبك + على الاقتصاد الروسي. غير أن روسيا تحاول بمهارة الحفاظ على علاقة إيجابية مع دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي تغلب عليها الخصومات المبررة بهدف تحقيق أهدافها الاستراتيجية. إلى متى يمكن الحفاظ على هذا التوازن؟

عملت روسيا بشكل كبير إلى جانب قوات النظام السوري والقوات الحليفة، فقدمت دعمًا جويًا وأنشأت آلية تعاون مشتركة مع إيران والعراق وسوريا لدعم الموقف العسكري للأسد، وضمن انتصاره في الحرب الأهلية. كما شاركت روسيا مع إيران وتركيا في عملية أستانا التي سعت

للوصول إلى اتفاق بين الأطراف الخارجية الرئيسية الثلاثة ومنع مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة من معاقبة الأسد وتعزيز آفاق الاتفاق بواسطة الأمم المتحدة. إذًا، تشكل سوريا مصلحة مشتركة بالنسبة لـ إيران وروسيا التي تحاول أن تعمل على منع محاولات الهيمنة الأميركية على العالم وتعمل على تعزيز قوتها الدبلوماسية.

في المقابل أظهرت اختلافات واضحة بين الطرفين الروسي والإيراني على الرغم من النجاح الكبير الذي تحقق من تحالفهما على الأرض. فقد سعت روسيا إلى تعزيز دورها كلاعب رئيسي على الساحة الدولية وتأمين منصّة من المصداقية والتأكيد على أنها مسار ضروري لأي حل للأزمة السورية. لتحقيق هذه الغاية، قامت روسيا في بعض الأحيان بالضغط على النظام السوري لتقديم بعض التنازلات كالقبول بالدستور الذي صاغته روسيا وإضفاء الطابع المؤسسي على الميليشيات غير التابعة للدولة. لكن الأسد رفض مرارًا هذه الجهود بسبب عدم الثقة الإيرانية التي قاومت هذا النهج ورأت أن محاولات تسريح الميليشيات في سوريا يحد من دور حزب الله وبالتالي يحد من قدرتها في المحافظة على نفوذها، وقد عملت طهران على تعزيز عناد الرئيس السوري بدلاً من العمل مع روسيا للضغط على الأسد.

وضعت روسيا نفسها كشريك أمني لدول الخليج إلى جانب تحالفها مع إيران ودول "المقاومة". فقامت بدعم موقف البحرين واليمن إستانادًا إلى نفس المبادئ التي تطبقها في سوريا من أهمية عدم التدخل وشرعية الدولة المركزية الأمر الذي يعتبر مخالفًا للموقف الإيراني وكذلك حافظت روسيا على علاقات وثيقة مع "إسرائيل" بالرغم من عملها مع إيران ما يُظهر المهارة في إستغلال روسيا لهذه الديناميكية التي سمحت لها بتثبيت نفسها كشريك لا يمكن الإستغناء عنه. وعلى النقيض من ذلك فإن محاولات روسيا تعزيز دورها في دول "محور المقاومة" كلبنان والعراق كانت أقل تطورًا حيث تردّد أن كلاً من رئيسي الوزراء اللبناني سعد الحريري والعراقي حيدر العبادي رفضا صفقات تعاون مختلفة مع روسيا.

إن المصالح المشتركة التي تربط روسيا بـ "محور المقاومة" تركز على الوضع في سوريا بدلاً من التوافق العميق للمصالح، لكن من الممكن أن تتحول هذه العلاقة إلى شراكة أكثر استراتيجية وذلك مع تزايد التوتر بين روسيا والولايات المتحدة من جهة، وإيران والولايات المتحدة من جهة ثانية. إن روسيا في الوقت الحالي عالقة مع إيران، وإن أي محاولة روسية لتقليص الوجود الإيراني سوف تشكل تهديدًا لقدرة الأسد على تعزيز موقفه، وأوكلت موسكو

مهمة القتال على الأرض إلى القوات المدعومة من إيران. لكن روسيا في الوقت نفسه غير قادرة على طرد إيران بعد أن عززت الأخيرة موقفها مع الأسد وتحديث في بعض الأحيان في الطموحات الروسية، كما أنها غير قادرة على الضغط على الأسد أو داعميه الإيرانيين حفاظاً على مصداقيتها الدولية. وفي النهاية، فإن طبيعة العلاقات التكتيكية الغامضة بين روسيا وإيران في سوريا تعكس ضعف موقف الكرملين.

### "الرفاق" في شمال أفريقيا والخليج

كان إتحاد الجمهوريات السوفياتية على علاقة مستقرة مع دول شمال أفريقيا لكن بعد انهيار الاتحاد بدأ تأثير الكرملين بالتلاشي. كما أدت الأزمة المالية والاقتصادية إلى إضعاف موطن قدم روسيا في المنطقة. وبعد أن تمكنت روسيا بعض الشيء من تحسين وضعها الاقتصادي، سعت روسيا للاستفادة من الفرص المتاحة في المنطقة المغاربية عبر نشر دبلوماسية الطاقة ومعداتها العسكرية في محاولة منها لشق طريق استعادة نفوذها في هذه المنطقة من خلال تطوير العلاقات الثنائية مع الرباط والجزائر وتونس والقاهرة التي تقع تقليدياً في مجال نفوذ أوروبي/أميركي.

تشكل دول مجلس التعاون الخليجي جزءاً من استراتيجية روسيا الكبرى في الشرق الأوسط، خصوصاً بعد ظهور جماعات مسلحة غير تابعة للدولة مثل داعش، الأمر الذي يشكل تهديداً مباشراً لحدود روسيا الجنوبية، مما دفعها إلى رفع مكانتها في الشرق الأوسط. وتحاول روسيا عدم الانحياز في التعامل مع دول الخليج ولعب دور "الوسيط النزيه". إن هدف موسكو في تقليل دعم دول مجلس التعاون الخليجي للجماعات الإسلامية المسلحة والقوات المناوئة للأسد يفرض عليها الحاجة إلى التفاعل مع المجموعة المتعصبة ضد الأسد لا سيما قطر والمملكة العربية السعودية، التي تأمل في ضوء تقسيم سوريا إلى مناطق نفوذ أن القوى الكبرى المتورطة في الصراع سوف تحترم مصالح الكرملين ومطالبها الإقليمية.

تنظر الدول الخليجية إلى روسيا على أنها قوة إقليمية متوسعة ولها دور مؤثر في أسواق الطاقة العالمية، ولكنها تعتمد على القوة الصارمة لمواصلة أهداف سياستها الخارجية. لذلك ترى دول مجلس التعاون الخليجي أن من الضروري الحفاظ على علاقات دبلوماسية مستقرة لضمان أخذ مصالحها بعين الاعتبار.

ثم إن دول الخليج على استعداد لتوسيع علاقاتها التجارية مع موسكو لكنها تأمل في الحفاظ على نفوذها ووجودها الإقليمي، مع أن روسيا لن تغيّر استراتيجيتها تجاه الأزمة السورية وفي الشرق الأوسط.

يركّز الكرملين على العلاقات مع المملكة العربية السعودية ويرى أن التعاون مع المملكة يمكن أن يعزز موقف روسيا في المنطقة بإعتبار السعودية قوة إقليمية كبرى تمتلك مجموعة من أدوات القوة الناعمة. بالرغم من إدراك الرياض لأهمية الكرملين للأمن الإقليمي وفي الأسواق العالمية إلا أنها قلقة من أن توظف موسكو قوتها الصارمة لتعزيز نفوذها الجيوسياسي، وترى أن تحالف روسيا مع طهران ودعم بشار الأسد يشكل تهديداً لمصالحها الوطنية.

تدفع المخاوف الاقتصادية والسياسية بالمملكة، على الرغم من الاختلافات العديدة ووجهات النظر المتباينة، إلى البحث عن التقارب مع روسيا التي عادت للظهور كقوة إقليمية صاعدة. قد يساعد هذا التقارب على تغيير موقف السعودية المناهض للأسد، وسحب دعمها للجماعات المتمردة في سوريا. ومع اقتراب إنتهاء الصراع على الأرض السورية، تحتاج روسيا إلى ضمانة من الرياض بتفادي قيام عناصر مناهضة للأسد بإحداث خطر كبير. وكما رأينا فإن كلا البلدين يشكلان بالفعل تحالفاً نفطياً مع الهدف المشترك المتمثل في تثبيت النفط.

في حين تتطلع روسيا إلى جذب الأموال الخارجية لتعزيز اقتصادها، ترى أن في الاقتصاد القطري وجهة مُحتملة، في حين لا ترى قطر أن روسيا وجهة استثمار رئيسية بالرغم من إعلانها عن استعدادها للحصول على حصة تصل إلى 25٪ من مطار منوكوفو ثالث أكبر المراكز في روسيا. إن حجم الاستثمار القطري في روسيا يبلغ أكثر من 2.5 مليار دولار، وهو معدل منخفض مقارنةً بالشركاء التجاريين لقطر في أوروبا الغربية وأميركا الشمالية وشرق آسيا. خلال الزيارة الأخيرة لأمير قطر إلى روسيا تم توقيع اتفاقية بين شركة النفط الروسية روسفنت ومؤسسة قطر للتعاون في مجال العلوم والتعليم، وقد بلغت حصة الدوحة 19.5٪ من ملكية الشركة. وبالرغم من أن قطر قامت بإلغاء تأشيرة الدخول للمواطنين الروس مما أدى إلى زيادة عدد السياح الزائرين للبلاد، وافتتحت مكتباً تمثيلاً لهيئة السياحة القطرية في موسكو، إلا أن مستويات التبادل الثقافي والسياحي لا تزال غير كافية للتأثير على العلاقات الثنائية بين البلدين.

أما العلاقات الروسية الإماراتية فتقتصر في الغالب على تطوير التبادلات الدبلوماسية والتجارية. ترى موسكو أن الإمارات واحة سلمية تتجه نحو التنمية وتعتمد مسارًا معتدلًا في السياسة الخارجية، وترى أبو ظبي من جهتها أن روسيا قوة ناشئة تمتلك قدرات كبيرة ولا تشكل أي تهديد جيوبوليتيكي على دولة الإمارات وهي ترغب في تحسين التعاون بين البلدين. وقد امتنعت الإدارة الإماراتية عن إنتقاد تصرفات موسكو بالرغم من معارضتها الشديدة لنظام الأسد، لكنها حرصت على اتباع نهج متوازن تجاه العلاقات الثنائية. وكذلك حافظت روسيا بدورها على اتصالات مستمرة مع القيادة الإماراتية وأعربت عن دعمها لأبو ظبي في نزاعها مع إيران حول جزر أبو موسى وطنب الكبرى والصغرى.

دعت كل من روسيا والإمارات إلى الإعتدال الديني ومكافحة التطرف الإسلامي. وحرصت موسكو على تعزيز الدبلوماسية الاقتصادية وتأمل في الفوز بعقود تجارية وعسكرية مربحة مع الإمارات وتوسيع استثماراتها في البنية التحتية في روسيا. تهتم بصادرات روسيا الزراعية نظرًا إلى مخاوفها المتعلقة بالأمن الغذائي. تنحصر العلاقات الروسية الإماراتية في جوهرها على الدبلوماسية الاقتصادية التي تتمثل بنهج معتدل للقضايا الجيوسياسية ولا تشكل أي خطر على وجود الاتحاد الأوروبي في المنطقة. هكذا تبحر روسيا بعناية بين الجهات الفاعلة في دول مجلس التعاون الخليجي وتحاول الحفاظ على قنوات اتصال مفتوحة مع جميع الأطراف، بينما تظل ملتزمة بالدور الذي اختارته لنفسها "كوسيط نزيه".

### روسيا وتركيا : الوعد وحدود الشراكة

إن علاقة روسيا بتركيا مليئة بالتناقضات لكن يسعى الطرفان إلى احتواء الصراعات وتحديد المصالح المتداخلة وبناء علاقات إيجابية. ففي غضون عامين انتقل الرئيسان فلاديمير بوتين ورجب طيب أردوغان من تعاون ضعيف إلى شراكة متجددة. وقد ازدهرت العلاقات الروسية التركية مجددًا في أعقاب الانقلاب الفاشل في تركيا في 15 تموز/ يوليو 2015. إضافةً إلى بدء التعاون في مجال الطاقة وعودة الصادرات الزراعية التركية إلى السوق الروسية، بينما يتدفق السواح الروس مرة أخرى إلى أنطاليا وغيرها من المنتجعات الساحلية التركية. كذلك حققت تركيا تقدمًا في شراء نظام صواريخ إس400 من روسيا ما أدّى إلى اهتزاز العلاقة مع

حلف الناتو. ويجادل النقاد الغربيون والمعارضون الأتراك بوجود تشابه بين أسلوب أردوغان الاستبدادي ونظام بوتين الاستبدادي في روسيا. إن التنبؤ بالصدقة بين روسيا وتركيا كان مغامرة بعد نهاية الحرب الباردة. ففي أواخر التسعينيات نجحت روسيا وتركيا في توجيه علاقاتهما بشكل بناء بعد الشكوك التركية بروسيا لإرتباطها بدول معادية مثل اليونان وسوريا وأرمينيا وإيران. هناك العديد من العوامل التي شكلت هذا التقارب :

أولاً، الترابط الاقتصادي: فقد أكدت روسيا وتركيا أن نظم الطاقة لديها تتشابك بشكل متزايد بفضل الغاز الطبيعي.

ثانياً، المواقف المتقاربة تجاه سلطة الدولة: حيث تتشارك الدولتان في ثقافة سياسية تعطي الأولوية للأمن القومي والسيادة على الليبرالية.

ثالثاً، حرص تركيا الدائم على عدم إشراك روسيا وتقليل مخاطر الصراع.

رابعاً، إتجاه تركيا السلطوي منذ أواخر 2010 جعلها أقرب إلى روسيا من الغرب.

أخيراً وليس آخراً، أثبتت تركيا أنها محاور أساسي بالنسبة لروسيا في الشرق الأوسط، وكذلك يرى الكرملين أن أنقرة مهمة في محاولته تعزيز المكاسب العسكرية في سوريا باعتبارها جسراً إلى فصائل مختلفة من المعارضة المسلحة. لقد أصبح المثلث الروسي - التركي - الإيراني دعامة لسياسة موسكو الخارجية في الشرق الأوسط وكذلك على المسرح العالمي.

وافقت روسيا وتركيا في بداية الصراع السوري على الاختلافات وتجزئة علاقتهما، لكن سوريا ساهمت في إحداث تقارب بين الدولتين خلال "أزمة الطائرات" في 2015، حيث أعطت روسيا الضوء الأخضر لتركيا للتوغل في شمال سوريا. كما ساهمت بخلق عملية "درع الفرات" عن طريق الدعم الجوي، الأمر الذي منع ميليشيات الأكراد من الاستلاء على حدود تركيا التي لم تقطع روابطها العسكرية والسياسية مع الأكراد السوريين الذين من المحتمل أن يلعبوا دوراً مهماً في مستقبل سوريا بعد الحرب. كما ساهمت تركيا بدورها بتحقيق مكاسب استراتيجية روسية. فقد أدت محادثات أستانا التي شاركت فيها تركيا وإيران، إلى تمكين روسيا من لعب دور "صانع السلام"، والتواصل مع "المعارضة المعتدلة". كما استفادت روسيا من التوترات بين تركيا والولايات المتحدة.



هناك عدد من المقاتلين الأجانب من روسيا والاتحاد السوفياتي السابق المقيمين أو المازين عبر تركيا إلى سوريا والعراق. لكن اعتبارًا من عام 2014 أصبحت تركيا التي انضمت بتباطؤ إلى التحالف الدولي هدفًا لهجمات داعش. وتجد روسيا وتركيا صعوبة في التعاون على مستوى أجهزة الإستخبارات وتطبيق القانون بالرغم من أن الجيشين قاتلا معًا ضد داعش بين عامي 2016-2017، وعادةً ما ترفض تركيا تسليم الرعايا الروس المشتبه في صلاتهم بالإرهاب.

تتقاطع المصالح الاستراتيجية الروسية والتركية في مجال الطاقة. كانت روسيا مُصدّرًا رئيسيًا للغاز الطبيعي الذي يشكل 60٪ من إستهلاك تركيا، كما تأمل تركيا أن تحل محل أوكرانيا جزئيًا كدولة عبور للغاز الروسي عام 2019. وتمثلت الأولوية التركية في تحويلها من بلد مستهلك إلى بلد عبور أو مركز تجاري، وفي الوقت نفسه يعتبر الخبراء الأتراك الاعتماد على روسيا تحديًا كبيرًا. وباختصار، إن تركيا هي حليف ومنافس لروسيا عندما يتعلق الأمر بتسليم الغاز إلى أوروبا.

ترتبط تركيا في محور سياستها الخارجية بمناطق بعيدة عن الشرق الأوسط، فهي تمتلك روابط تاريخية واجتماعية وسياسية واقتصادية مع القوقاز والبلقان، كما قامت بتشكيل تحالف ذي أبعاد دبلوماسية ودفاعية واقتصادية مع جورجيا وأذربيجان إضافةً إلى الشراكة المزدهرة بين تركيا وأوكرانيا، لكن هناك حدود واضحة تُظهر مدى استخدام أنقرة لهذه الروابط في ميدان اللعب مع روسيا. بعد بروز روسيا كقوة نفوذ، أصبحت تركيا عمليًا محاصرة وذات مساحة أقل للمناورة مما كانت عليه في السابق.

على الرغم من الكيمياء الواضحة بين الطرفين يمكن وصف علاقة روسيا وتركيا بأنها زواج مصلحة. من المستبعد أن تتخلى تركيا عن علاقتها بالغرب وتلقي بنفسها في احضان موسكو، فالسياسة الخارجية التركية تسعى إلى الحفاظ على التوازن بين الغرب وروسيا، وسوف تبقى تركيا منفتحة على الأعمال التجارية مع الغرب وتضغط بقوة على ما تعتبره مصالحها الحيوية الوطنية، وكذلك من غير المرجح أن تقطع روسيا روابطها مع الأكراد. وبالرغم من التقدم الذي يمكن أن يحققه المثلث الروسي-التركي-الإيراني إلا أنه لا بديل من الولايات المتحدة. ومع ذلك يشترك بوتين واردوغان في تفضيل إبقاء الصراعات تحت السيطرة باسم المصالح المشتركة، مع التزام أنقرة وموسكو بالبراغماتية كما كان الوضع في الماضي.

### الخلاصة: روسيا في الشرق الأوسط – من الاندفاع إلى المستنقع؟

إن حقيقة عودة روسيا إلى الشرق الأوسط غير قابلة للجدل، لكن القلق من هذه العودة يعود إلى موقف الغرب من التدخل العسكري لموسكو في سوريا. وقد تجسّد هذا الموقف عندما جادل الرئيس الأميركي باراك أوباما بأن روسيا سوف "تغرق في مستنقع". لكن الإجراءات التي اتخذتها روسيا مكنتها من تجنب الانجرار إلى المستنقع وتحقيق نجاحات مذهلة في حملاتها العسكرية. في الواقع، يتضح أن ازدياد درجة تحليل دور روسيا ووجودها في الشرق الأوسط مرتبط بمدة بقائها في سوريا. إن الفكرة القائلة بأن روسيا هي القوة الإقليمية الكبرى الجديدة التي تملّي شروط الارتباط باللاعبين الإقليميين هي فكرة زائفة كالفكرة السابقة بأن روسيا كانت لاعباً غير ذي صلة، والحقيقة أنها في مكان بين هاتين الفكرتين.

عادت روسيا إلى الشرق الأوسط على جبهات متعددة. عادت أولاً من منطلق عسكري حيث شاركت لأول مرة في منطقة حرب خارج الاتحاد السوفياتي وشنت حملات جوية وبرية في سوريا وتمكنت من الحصول على قاعدة حميميم وتحويل مرافقها في طرطوس إلى قاعدة بحرية دائمة، وزادت من إمدادات الأسلحة إلى زبائنها التقليديين ومنهم سوريا إضافةً إلى سيطرتها على الأجزاء الشرقية من ليبيا. وتفاوضت على صفقة مع مصر لاستخدام مجالها وقواعدها الجوية عند الحاجة. كما قامت موسكو بوظيفة دبلوماسية جيدة وتنقلت بين مختلف الأطراف الإقليمية المتخاصمة وكانت طرفاً عاطفياً منفتحاً صبوراً ومحترماً على عكس أسلوب الدبلوماسية الروسية مع الغرب بعد الاتحاد السوفياتي التي غالباً ما كانت متقلبة متضاربة ومتعطّسة. وقد استطاعت روسيا بذلك أن تجعل جميع الأطراف التي تتعامل معها تراعي مصالحها، وكان أمل موسكو من تدخلها في سوريا هو استعادة بعض نفوذها ومصداقيتها في المنطقة. كما أنها عادت اقتصادياً بطريقة أقل إثارة، معتمدة على منتجاتها الزراعية والسياحية والمشاريع النووية إلى جانب صادرات الأسلحة، إضافةً إلى تعاونها مع دول أوبك لإدارة أسواق النفط وكبح إنتاجه.

بالرغم من النجاح الكبير الذي حققته روسيا لا تزال تواجه قيوداً تحدّ من خياراتها وقدرتها على تعزيز وجودها في الشرق الأوسط. في بداية الحرب السورية، أعلنت روسيا عدداً من الأهداف وركزت على العلاقات الثنائية مع سوريا و "إسرائيل" وإيران وتركيا واللاعبين المحليين الآخرين. ولم تكشف روسيا حتى الآن عن شكل النظام الذي تتخيله للمنطقة،

والهدف من وجودها فيها يبقى دون إجابة. لكن الحقيقة هي غياب استراتيجية خروج واقعية لروسيا.

ساعد نجاح العمليات العسكرية في سوريا على استعادة الإحساس بالثقة لدى القوات المسلحة الروسية والتغلب على "متلازمة أفغانستان" ومواجهة آثارها ولو بصورة جزئية، بالرغم من تأثير هذه المتلازمة على الطريقة التي تشن فيها روسيا حرباً حيث أصبحت حريصة على إبعاد قواتها عن الأذى. قامت بالتركيز على "حرب اللاتلامس" وأرسلت مرتزقة روس للقتال إلى جانب حزب الله والحرس الثوري الإيراني، لذلك من غير المحتمل أن تقوم روسيا بنشر عشرات الآلاف من قواتها في الشرق الأوسط. يضاف إلى ذلك القيود التي تفرضها العقوبات الاقتصادية المستمرة.

عملت الحكومة الروسية على استقرار بلادها مُركزةً جهودها على عملية إعادة إعمار سوريا، بالرغم من الشكوك الجديدة حول قدرتها على إدارة هذه العملية. وقد ذكر بشار الأسد مؤخراً أن سوريا تحتاج إلى مبلغ ضخم حوالي 400 مليار دولار لإعادة إعمار البلاد، ومن المرجح أن تبدأ دمشق بطرق أبواب عواصم غير موسكو وطهران لتأمين هذه الأموال الضخمة.

يبدو أن جهود روسيا للتوسع في مجال الطاقة النووية لا تسير بسلاسة، فقد رفضت موسكو تمويل مشروع بناء مفاعلين نوويين في الأردن، واقترحت على الأردنيين البحث عن قروض تجارية. كما أن مساعي روسيا لجذب الاستثمارات من دول الخليج الفارسي لتعويض تدفق الائتمانات والقروض من الغرب، تعبر أيضاً عن ضعف الاقتصاد.

أثرت القاعدة الاقتصادية الضعيفة على قدرات الحرب التي تعتبر ضرورة للحفاظ على وجود روسيا في الشرق الأوسط. فلم تستطع روسيا استعادة مهاراتها وقدراتها الدفاعية التي كانت أيام الاتحاد السوفياتي لأسباب تتعلق بالتكلفة. إن نجاحات روسيا في مجال السياسة الخارجية غالباً ما كانت تأتي بكلفة اقتصادية محلية عالية، فموارد روسيا المتاحة أقل من إنفاقها العسكري. إن ازدياد عجز الحكومة في موسكو وارتفاع أسعار النفط دفعها إلى إجراء إصلاحات هيكلية وتوجهت نحو تطوير مصادر الطاقة البديلة كالطاقة الشمسية. إذ إن النجاحات السياسية والعسكرية الخارجية لروسيا تقترن بفشل اقتصادي.

تشير استطلاعات الرأي والدراسات الإستقصائية إلى أن سكان المنطقة والزعماء والقادة العرب والمحليين يتصرفون مع روسيا باحترام وبمستوى منخفض من الثقة تجاه سياسة بوتين بعد الدرع الدبلوماسي الذي قدمته موسكو لدمشق حول الهجمات الكيماوية. كما أن هناك شكوك حول استمرار علاقة روسيا بإسرائيل بعد خروج بوتين من السياسة الروسية.

أخيرًا وليس آخرًا، يفرض الغرب قيودًا على زيادة عدد القوات الروسية في المنطقة بالرغم من التحالف الذي بنته روسيا معه ضد الإرهاب. إن تدخلات روسيا العسكرية في سوريا وانخراطها في مواجهة مباشرة مع الجنود الأميركيين بالقرب من دير الزور، أثارت التوترات مع الغرب وقادت القوى الغربية إلى تنظيم حملة متواصلة ضد روسيا في الشرق الأوسط. يجب على المراقبين اخذ دور روسيا الجديد في الشرق الأوسط على محمل الجد والتكيف معه دون المبالغة في تقدير قدرتها على الحفاظ على وجودها وتعزيز قوتها في المنطقة على المدى البعيد.



## روسيا كما هي: استراتيجية كبيرة لمواجهة بوتين<sup>1</sup>

ميخائيل ماكفول، مجلة فورين أفيرز، تموز/آب 2018<sup>2</sup>

تردّت العلاقات بين روسيا والولايات المتحدة وقد بلغت أدنى مستوياتها منذ عقود. إن الوضع الحالي ليس -كما يطلق عليه الكثيرون- حرباً باردةً جديدةً لذلك لا يجب لأي طرف الاستهانة بالآخر فالمواجهة هذه المرة مختلفة عن الماضي. انتهى سباق التسليح النووي الكمي لكن شرعت روسيا والولايات المتحدة في سباق تسليح نوعي جديد في المركبات النووية والدفاع الصاروخي والأسلحة الرقمية. ولم تعد أي من الدولتين غارقةً في حرب الوكلاء، وإن أبدت روسيا على مدى العقد الماضي جنوحها نحو استخدام القوة العسكرية.

إن الصراع الأيديولوجي العالمي بين الرأسمالية والشيوعية أصبح من الماضي، ولكن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين منح نفسه صفة زعيم حركة قومية متجددة يقاتل غرباً. ومن أجل نشر هذه الأفكار قامت الحكومة الروسية باستثمارات ضخمة في محطات التلفزيون والإذاعة وشبكات التواصل الاجتماعي و"قراصة الإنترنت"، وأنفقت بسخاء على دعم سياسيين من ذوي التفكير المماثل في الخارج. وعلى ذلك فإن الوصف المناسب للعمليات العدائية الحالية هو أنها ليست "حرباً باردة" بل هي "سلام ساخن".

على واشنطن أن تتقبل وجود بوتين، فهو لا يخطط لإنهاء هجومه قريباً على الديمقراطية الغربية والمؤسسات المتعددة الأطراف. للتعامل مع هذا التهديد فإن الولايات المتحدة بأمس الحاجة إلى استراتيجية جديدة تمثل الحزبين. يجب أن تجد واشنطن السبل لاحتواء نفوذ الكرملين الاقتصادي والعسكري والسياسي ولتعزيز الحلفاء الديمقراطيين، وأن تتعامل مع

<sup>1</sup> ترجمة وإعداد فاطمة عباس.

<sup>2</sup> Michael McFaul, Russia as It Is, A Grand Strategy for Confronting Putin, Foreign Affairs, July/August 2018.

الكرملين عندما يكون ذلك ضرورياً، وتجمّد هذا التعامل عندما لا يكون هناك حاجة إلى ذلك. لكن فوق كل شيء، يجب على واشنطن أن تتحلّى بالصبر. ما دام أن بوتين في السلطة سيكون من المستحيل تغيير روسيا، وأكثر ما يمكن أن تطمح إليه واشنطن هو كبح أفعال موسكو عالمياً، خلال انتظار روسيا لتتغيّر من الداخل.

### المد والجزر

في نهاية الحرب الباردة، تبادل القادة الأميركيون والروس الوعد بتوثيق العلاقات. فما الخطأ الذي حال دون ذلك؟ لو أن كانت روسيا أضعف من أن تضم القرم، أو تتدخل في سوريا، أو تؤثر في الانتخابات الأميركية، لما كانت كل من موسكو وواشنطن في حالة تصادم اليوم. في الوقت الذي لم تهدد فيه القوى الصاعدة الولايات المتحدة، فإن ألمانيا واليابان أقوى بكثير مما كانتا عليه قبل خمسين سنة، ومع ذلك ليستا مهتمتين بعودة منافسات الحرب العالمية الثانية. وأكثر من ذلك، وبالعودة إلى السنين الماضية، كانت روسيا أكثر تعاوناً مع الولايات المتحدة إلى أن عادت إلى الساحة العالمية كقوة عظمى.

من وجهة نظر روسيا يقع الجزء الأكبر من اللوم على السياسة الخارجية الأميركية. ومن هذا المنطلق استغلت الولايات المتحدة روسيا عندما كانت الأخيرة ضعيفة، من خلال توسيع حلف الناتو وقصف صربيا عام 1999، وغزو العراق عام 2003، والمساعدة المزعومة على إسقاط الحكومات الموالية لروسيا في جورجيا عام 2003 وأوكرانيا عام 2004. ولقد أدى توسع الناتو إلى تفاقم التوترات مع موسكو، مثلما فعلت التدخلات العسكرية الغربية في صربيا والعراق. كما زعزت الثورات الديمقراطية في جورجيا وأوكرانيا قدرة بوتين على صون الاستبداد في الداخل وإن بالغ في دور الولايات المتحدة فيما يسمى الثورات الملونة.

### كيف سارت الأمور بشكل خاطئ؟

حتى بعد كل هذا المد والجزر، شهدت العلاقات الأميركية الروسية تعاوناً. استمر هذا التعاون من عام 2009 حتى عام 2011. في العام 2009، عندما التقى الرئيس الأميركي باراك أوباما للمرة الأولى مع الرئيس الروسي ديمتري ميدفيديف وبوتين حاول إقناعهما بأنه رئيس مختلف عن أسلافه، فهو عارض حرب العراق ورفض دائماً فكرة تغيير النظام. على الأقل في البداية، اقتنع ميدفيديف بما قدمه أوباما. ثم وقّعت روسيا والولايات المتحدة معاهدة الحد من الأسلحة الاستراتيجية الجديدة، وعملت من خلال الأمم المتحدة لفرض عقوبات صارمة جديدة على

إيران. في ذروة ما يُسمّى بإعادة إطلاق العلاقات، في عام 2010، أظهرت استطلاعات الرأي أن حوالي 50٪ من الأميركيين يرون روسيا كدولة صديقة وحوالي 60٪ من الروس ينظرون إلى الولايات المتحدة بالطريقة نفسها.

بدأت هذه الفترة من التناغم النسبي بالانهيار في عام 2011، ويرجع ذلك أساسًا إلى الطريقة التي رد بها بوتين على عمليات التعبئة الديمقراطية الشعبية ضد الأنظمة الاستبدادية في مصر وليبيا وسوريا - وروسيا نفسها. كانت الانتفاضة الليبية في عام 2011 بمثابة نهاية إعادة إطلاق العلاقات. وكانت ثورة 2014 في أوكرانيا بمثابة بداية السلام الساخن.

لم يكن بوتين على ثقة كاملة بحسن نية واشنطن. وقد دفعه تدريبه كعميل للـ KGB إلى عدم الثقة بالولايات المتحدة. لكن في السنوات الأولى من رئاسته أفسح المجال للتعاون مع الغرب. في عام 2000، اقترح انضمام روسيا في يوم ما إلى حلف الناتو. بعد هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر اعتقد بوتين أن روسيا يمكن أن تتعاون مع الولايات المتحدة في حرب عالمية ضد الإرهاب. وفي عام 2008، وبعد تنحيه عن منصبه كرئيس، سمح لميدفيديف بمواصلة علاقاته مع واشنطن. لكن التدخل الغربي في ليبيا أكد شكوك بوتين القديمة حول نوايا الولايات المتحدة باعتقاده أنها وحلفاءها قد استغلوا قرار الأمم المتحدة الذي سمح فقط بعمل عسكري محدود من أجل الإطاحة بمعمر القذافي. فمن وجهة نظر بوتين، تبين أن أوباما كان مغيرًا للأنظمة ولا يختلف عن بوش.

### مواجهة الكرملين

بعد أربع سنوات من ضم روسيا لشبه جزيرة القرم، لم تضع الولايات المتحدة حتى الآن استراتيجية متبنّاة من الحزبين للتعامل مع روسيا. إن مثل هذه الاستراتيجية ضرورية لأن صراع واشنطن مع الكرملين لا يتعلق بمجرد خلافات في السياسة: بل إنه نزاع بين البوتينية والديمقراطية. لن يؤثر أي تعديل لسياسة الولايات المتحدة على سوريا أو الناتو على تفكير بوتين، فهو في السلطة منذ فترة طويلة جدًا - ومن غير المرجح أن يغادرها في المستقبل المنظور. كما يتعيّن على الولايات المتحدة التخلي عن فكرة أن روسيا يمكن أو ينبغي دمجها في المؤسسات المتعددة الأطراف. إن النظرية القائلة بأن الدمج سيعمل على تخفيف السلوك الروسي لم تثبتتها الأحداث. لذلك يجب على الولايات المتحدة أن تؤسس لمواجهة طويلة وصعبة مع بوتين ونظامه.



بالإضافة إلى ذلك فإن الإحتواء يجب أن يبدأ من الداخل. في البداية يجب الحد من قدرة بوتين على التأثير في الانتخابات الأميركية، فهذه الخطوة يجب أن تكون من الأولويات. وعلى إدارة ترامب تعزيز القدرة على التكيف مع الأمن السيبراني. فإذا كانت الحكومة الفيدرالية قادرة على فرض وضع أحزمة الأمان في السيارات، فيمكن للسلطات الفيدرالية أن تفرض حماية أولية للأمن السيبراني، مثل التوثيق المزدوج لجميع العمليات المتعلقة بالتصويت أثناء الانتخابات الرئاسية. ويجب على أولئك الذين يُشغّلون الأنظمة التي تحتوي سجلات الناخبين التدرّب على كيفية اكتشاف تقنيات القرصنة الشائعة، ويجب اعتماد مجموعة من المعايير أكثر تشدداً من أجل فرز الأصوات. في عشرات الولايات، مثل فلوريدا وبنسلفانيا، تفتقر بعض الدوائر الانتخابية لسجلات ورقية لكل ورقة اقتراع لذلك يجب أن تكون كل دائرة قادرة على إنتاج سجلّ ورقي لكل صوت.

كما يجب على الكونغرس أيضاً إصدار قوانين لتوفير قدر أكبر من الشفافية حول أنشطة وسائل الإعلام الروسية داخل الولايات المتحدة، وتمكين شركات الإعلام الإجتماعية على فضح الحسابات المزيفة والمعلومات المضلّة. وعدم السماح للحكومات الأجنبية بشراء الإعلانات في أي مكان للتأثير على توجهات الناخبين. علاوة على الانتخابات، يجب على الحكومة الفيدرالية تكريس المزيد من الوقت والمال لمنع التهديدات الروسية لجميع البنية التحتية الإلكترونية الوطنية.

لمواصلة مواجهة حملة بوتين الأيديولوجية، يجب على الولايات المتحدة تنظيم الديمقراطيات في جميع أنحاء العالم لتطوير مجموعة مشتركة من القوانين والبروتوكولات التي تنظّم عمل وسائل الإعلام التي تسيطر عليها الحكومات والخوارزميات التي تحكم نتائج بحث Google أو YouTube التي توزعها الحكومة الروسية. عندما تظهر هذه المواد في عمليات البحث يجب على شركات وسائل الإعلام الاجتماعية أن توضح أصولها. من حق القراء أن يعرفوا من كتب هذه المقالات التي يقرؤونها ومقاطع الفيديو التي يشاهدونها.

ومن تلقاء نفسها، ودون تدخل الحكومة، يجب على منصات وسائل الإعلام الاجتماعية أن توفر مصادر من منظمات إخبارية موثوقة أكثر. ففي كل مرة يظهر مقال أو مقطع فيديو من قناة الأخبار RT المدعومة من الكرملين يجب أن يظهر شعار الـ BBC بجوارها.

في أوروبا، يجب على حلفاء واشنطن الأوروبيين إبراز اهتمام أكبر بمكافحة المعلومات الروسية المضللة وتكريس مزيد من الوقت والموارد لتعزيز قيمهم الخاصة. كما يجب على أعضاء حلف الناتو أيضًا الوفاء بتعهداتهم المتعلقة بإنفاق الدفاع، ونشر مزيد من الجنود في دول التحالف، وإعادة تأكيد التزامهم الجماعي بالأمن. لا يوجد مسرح مواجهة لإحتواء روسيا أكثر أهمية من أوكرانيا.

إن بناء أوكرانيا آمنة وثرية وديمقراطية، حتى وإن بقيت أجزاء من البلاد تحت الاحتلال الروسي لفترة طويلة، هو أفضل طريقة لتقييد العدوان الأيديولوجي والعسكري الروسي في أوروبا. ويجب على الولايات المتحدة زيادة دعمها العسكري والسياسي والاقتصادي لأوكرانيا وعلى واشنطن أيضًا أن تفرض عقوبات جديدة على الروس المتورطين في انتهاك سيادة أوكرانيا والتصعيد تجاههم حتى يبدأ بوتن بالانسحاب.

في الشرق الأوسط، تحتاج الولايات المتحدة إلى استراتيجية أكثر عدائية لاحتواء حليف روسيا الإقليمي الأهم، إيران. يجب أن تستمر في تسليح ودعم الميليشيات السورية التي تحارب الجنود الإيرانيين وحلفاءهم في سوريا، وأن تعزز الأفكار المعادية للثيوقراطية والداعمة للديمقراطية في المنطقة، بما في ذلك داخل إيران. إن التخلي عن القتال في سوريا من شأنه أن يحقق نصرًا هائلًا لموسكو وطهران. وعلى السياسة الأميركية تجاه إيران أن تحافظ على منع طهران من حيازة سلاح نووي، واحتواء أفعالها المزعزعة في محيطها، وتشجيع القوى الديمقراطية داخلها، والابتعاد عن السعي لتغيير النظام من الداخل.

يجب أن تحتوي الولايات المتحدة طموحات الكرملين في آسيا أيضًا، وذلك من خلال تعزيز التحالفات القائمة. بينما يسعى بوتين إلى إضعاف العلاقات الأميركية مع اليابان وكوريا الجنوبية على الولايات المتحدة لمواجهة ذلك أن تجعل التزامها بالدفاع عن حلفائها أكثر مصداقية، بدءًا بالتخلي عن التهديدات بسحب جنودها من كوريا الجنوبية وبدأً والتفاوض على إعادة الانضمام إلى الشراكة عبر المحيط الهادئ. والمهمة الأصعب ولكنها الأهم هي فصل الصين عن روسيا.

وعلى الدول الغربية أيضًا تطوير استراتيجية متماسكة لاحتواء الأنشطة الاقتصادية للحكومة الروسية. يجب أن تقلل أوروبا من اعتمادها على صادرات الطاقة الروسية. وعلى الولايات المتحدة وأوروبا فرض المزيد من العقوبات المالية على الأنشطة التي تقوم بها هذه الشركات

في خدمة مصالح الكرملين في الخارج إذا استمرت روسيا في احتلال أوكرانيا أو الاعتداء على نزاهة الانتخابات الديمقراطية. كحد أدنى، يجب على الغرب اعتماد قوانين وأنظمة جديدة تتطلب شفافية أكبر حول الاستثمارات الروسية في الولايات المتحدة وأوروبا بقدر الإمكان، وحول بقية العالم. كما ينبغي تشجيع شركات القطاع الخاص داخل روسيا على الانخراط في الأسواق الغربية، ولكن يجب على السلطات الكشف عن الأصول المالية غير المشروعة التي أوقفها بوتين وأتباعه في الخارج.

بشكل أعم، على الولايات المتحدة وحلفائها الديمقراطيين فهم نطاق صراعهم الأيديولوجي مع الكرملين. يعتقد بوتين أنه يخوض حرباً إيديولوجية مع الغرب، وقد خصص موارد هائلة لتوسيع نطاق منابره الدعائية من أجل الفوز. لذلك على الغرب اللحاق به.

### كيف تحل هذه المشكلة؟

احتواء روسيا لا يعني رفض التعاون على جميع الصُعد. في الماضي، تعاونت الولايات المتحدة بشكل انتقائي مع الاتحاد السوفياتي خلال الحرب الباردة. ينبغي أولاً عقد اتفاقيات جديدة للحد من انتشار الأسلحة وتفعيل اتفاقيات سابقة. ثانياً، مكافحة الإرهاب الذي يُعدّ مجاًلاً ممكناً للشراكة كون أغلب المنظمات الإرهابية تعتبر الولايات المتحدة وروسيا أعداء. لكن يجب أن يظل هذا التعاون محدوداً لأن البلدين لديهما أفكار مختلفة حول ماهية المجموعات والأفراد المصنّفين كإرهابيين، وبعض حلفاء روسيا في الحرب ضد الإرهاب، مثل إيران وسوريا وحزب الله، على خلاف مع الولايات المتحدة. وقد يسعى المسؤولون الأميركيون والروس أيضاً إلى التفاوض على اتفاقية تحد من الهجمات الإلكترونية المتبادلة. ومع ذلك، لا يجب أن تكون العلاقات الجيدة مع روسيا أو القمة الودية مع بوتين هدفاً للدبلوماسية الأميركية، بل الهدف هو تحقيق أهداف أمنية وطنية ملموسة.

فيما يتعلق بالقضايا العالمية التي لا تنخرط روسيا فيها يجب على الولايات المتحدة عزلها عنها. كما ويجب إنهاء المحادثات حول عودة روسيا إلى مجموعة الثماني. وعلى الحكومات الغربية مقاطعة الأحداث الرياضية التي تقام في روسيا. فلندع الرياضيين يلعبون، لكن دون حضور المسؤولين الحكوميين في المدرجات.

## الصبر الإستراتيجي

لكن بغض النظر عن مدى فعالية استراتيجية الاحتواء التي وضعها صانعو السياسة في الولايات المتحدة يجب عليهم أن يتحلوا بالصبر. سيكون عليهم تحمل حالة الجمود لفترة طويلة، على الأقل خلال فترة حكم بوتين وربما لفترة أطول، وهذا يعتمد على من سيخلفه. في الدبلوماسية، غالبًا ما يتصرف الأميركيون كمهندسين، عندما يرون مشكلة، يسارعون لإصلاحها. لم تنجح هذه العقلية مع روسيا بوتين، وإذا حاولوا مرة أخرى فسوف تفشل أيضًا.

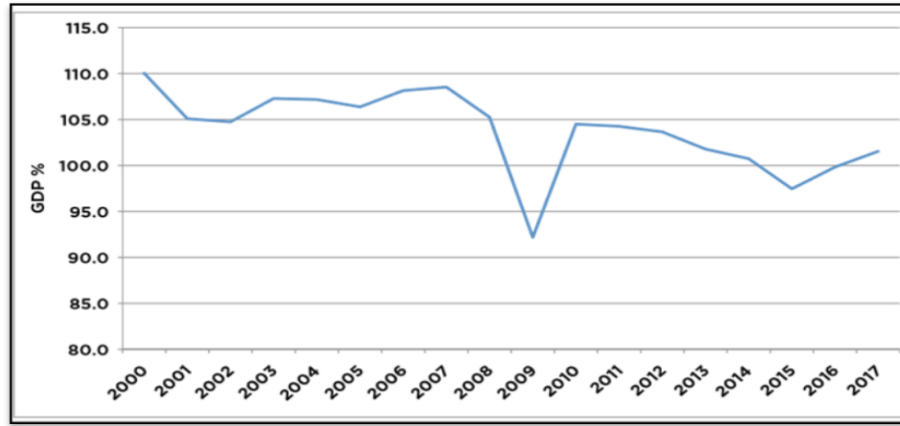
في الوقت نفسه، يجب على القادة الأميركيين أن يصرّحوا بعدم رغبتهم الدخول في صراع لا نهاية له مع روسيا. عندما تنتهي المواجهة الحالية، على الأرجح بسبب التغيير السياسي داخل روسيا، يجب على الرؤساء الأميركيين المستقبليين أن يكونوا مستعدين لاغتنام الفرصة. سيكون عليهم القيام بعمل أفضل في تشجيع الديمقراطية داخل روسيا ودمجها في الغرب على خلاف ما فعل أسلافهم. لقد خلق السياسيون السابقون بالقرارات التي اتخذوها نزاع اليوم، ويمكن للسياسيين الجدد الذين سيتخذون قرارات مختلفة وضع حد له.



## الاقتصاد الروسي: المرونة قصيرة الأمد، أم الركود طويل الأجل؟<sup>1</sup>

سيرجي أليكساشينكو، المجلس الأطلسي، أب 2018<sup>2</sup>

عندما أعلن رئيس الوزراء الروسي فلاديمير بوتين في أيلول/سبتمبر 2011 قراره الترشح لولاية رئاسية ثالثة ظهرت بوادر إنعاش الاقتصاد الروسي بعد ركود 2008-09. وحالما وصل سعر برميل النفط إلى 100 دولار في بداية عام 2012 عاد الناتج المحلي الإجمالي الروسي إلى مستويات ما قبل الأزمة، ولكن بحلول منتصف العام نفسه كان الاقتصاد يفقد زخمه مرة أخرى. وعلى الرغم من أن متوسط سعر النفط كان 108 دولارات للبرميل في عام 2013، فقد انخفض النمو الاقتصادي الروسي إلى 1.7٪.



الرسم البياني 1: النمو الاقتصادي الروسي، 2000-17

وقد أشار نائب رئيس الوزراء الروسي السابق أليكسي كودرين والاقتصادي إيفي جورفيتش، إلى أن "التباطؤ ألحق الضرر بالحكومة الروسية ومحليها على حين غرة". لم تكن

<sup>1</sup> ترجمة فاطمة عباس.

<sup>2</sup> The Russian Economy: Short-Term Resilience, Long-Term Stagnation? Atlantic Council, Eurasia Center, 2018.

<https://www.scribd.com/document/385298186/The-Russian-Economy-Short-Term-Resilience-Long-Term-Stagnation>

الإصلاحات الاقتصادية التي قام بها بوتين في بداية العقد الأول من القرن الواحد والعشرين شاملة ولا جذرية، وتركت العديد من المجالات مثل صناعة الغاز والسكك الحديدية والإدارة العامة دون مساس. وفي فترة رئاسته الأولى رعى بوتين العديد من القوانين التي غيرت قواعد اللعبة الاقتصادية بشكل كبير. من ذلك أن قانون الضرائب بسّط النظام الضريبي ووضع مقياس ضريبة الدخل الثابت بنسبة 13٪، الذي أصبح فيما بعد معيارًا مرجعيًا لـ صربيا وسلوفاكيا وأوكرانيا ودول أوروبا الشرقية الأخرى. وقد تم تبني قانون الأراضي الذي يشرع الملكية الخاصة للأراضي ويحفز النشاط التجاري في الزراعة الروسية.

وعلى الرغم من أهمية هذه القرارات إلا أنها لم تشكل جدولًا شاملاً للإصلاحات حيث إن أجزاء معزولة لعبت دورًا محدودًا في الإنجازات الاقتصادية للسنوات الثماني الأولى من رئاسة بوتين والتي كانت تُعزى إلى حد كبير إلى ارتفاع أسعار النفط والاقتراض الخارجي الضخم.

لم تكن سياسة بوتين الاقتصادية في 2009 - 17 مختلفة عن سياسته الاقتصادية في الفترة 2000-2008. إن السبب وراء انخفاض النمو الاقتصادي لا يكمن في السياسات الاقتصادية بل في القرارات السياسية التي اتخذت في عهد بوتين: عملية تدهور المؤسسات الحكومية الديمقراطية التي أدت، من بين أمور أخرى، إلى هدم نظام حماية حقوق الملكية في البلاد. كما أدى عدم وجود منافسة سياسية إلى احتكار حزب بوتين "روسيا الموحدة" للبرلمان. ووضعت النظام القضائي تحت الإدارة المباشرة للكرملين والسيليوفيكي "Siloviki" - وهي مجموعة مؤثرة من المسؤولين العسكريين والأمنيين الحاليين والسابقين - وفقدت استقلاليتها. واقتصرت حرية التعبير على عدد ضئيل من الصحف والمحطات الإذاعية. وانتشرت حالات الابتزاز في جميع أنحاء البلاد، حيث تعرضت آلاف الشركات للهجوم من البيروقراطيين والسيليوفيكيين. وواجه أصحاب الأعمال التهم الجنائية وفقدوا أعمالهم التجارية. وأدى حرمان القطاع الروسي الخاص من حماية حقوق الملكية إلى التقليل من نشاطه الاستثماري وتكثيف تدفق رأس المال، ومع نهاية عام 2013 كان الاقتصاد الروسي على وشك الركود.

## العاصفة المثالية

في آذار/مارس 2014، ضمت روسيا شبه جزيرة القرم، وبدءًا من منتصف نيسان/أبريل من ذلك العام شنت حربًا هجينة ضد أوكرانيا أدت إلى احتلال فعلي لجزء من شرق أوكرانيا. وردًا على هذه السياسة العدوانية فرضت الدول الغربية، بقيادة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، عقوبات اقتصادية على عشرات الأفراد والبنوك والشركات الروسية. كان أقوى هذه العقوبات هو حظر زيادة رأس المال الروسي في الأسواق الغربية. ففي فترة 2014-2015، على الرغم من أن ستة بنوك روسية وخمس شركات فقط تم فرض عقوبات عليها ومنعها من الوصول إلى أسواق رأس المال الغربية، لم يتمكن أي كيان روسي من الحصول على تمويل جديد، في حين كان من المقرر سداد الديون القديمة في الموعد المحدد.

وفقًا لجدول السداد، كانت هناك ذروة في المدفوعات على الديون الخارجية في الربع الأخير من عام 2014 والربع الأول من عام 2015 - حوالي 5 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي الفصلي. إن دفع مثل هذا الدين باستخدام الموارد المحلية ليس سهلًا على أي اقتصاد، ولكن في أواخر صيف عام 2014، بدا أن روسيا تستطيع فعل ذلك. وفي هذا الأثناء حصل تراجع سريع في أسعار النفط. ونتيجة لذلك كان الطلب على العملات الأجنبية أقوى بكثير من العرض، وانهار الروبل في منتصف كانون الأول/ديسمبر. وحلول كانون الثاني/يناير 2015، انخفضت أسعار النفط دون 45 دولارًا للبرميل، فوصف العديد من الخبراء هذا الوضع بأنه "عاصفة مثالية".

تفاقمت حالة السوق بسبب أخطاء السلطات النقدية الروسية. في عام 2013 حاول المحافظ الجديد للبنك المركزي للاتحاد الروسي (CBR)، إيفيرا نابوليونا، منع خفض قيمة الروبل وأجاز بيع العملات الأجنبية لدعم الروبل. وبحلول خريف 2014 أنفق البنك المركزي حوالي 100 مليار دولار لدعم الروبل.

هذه الإجراءات وغيرها من إجراءات البنك المركزي كتدخلات العملة المفتوحة بعد الإعلان عن سعر عائم لصرف الروبل، وقروض الروبل الواسعة للبنوك بفائدة منخفضة، قوّضت إلى حد كبير مصداقية المؤسسة وسياساتها. وساهم أداء البنك المركزي في انهيار الروبل، مما سبب صدمة نفسية في المجتمع الروسي. وفي خطاب الرئيس الأميركي باراك أوباما حول حالة الاتحاد في كانون الثاني/يناير 2015 ذكر أن العقوبات الغربية تركت روسيا معزولة



ووصف الاقتصاد الروسي بأنه "في حالة يرثى لها". ومع ذلك سرعان ما ظهر أن انخفاض أسعار النفط والانخفاض الحاد في قيمة الروبل كان تأثيرهما على الاقتصاد الروسي أقل بكثير مما توقعه الكثيرون.

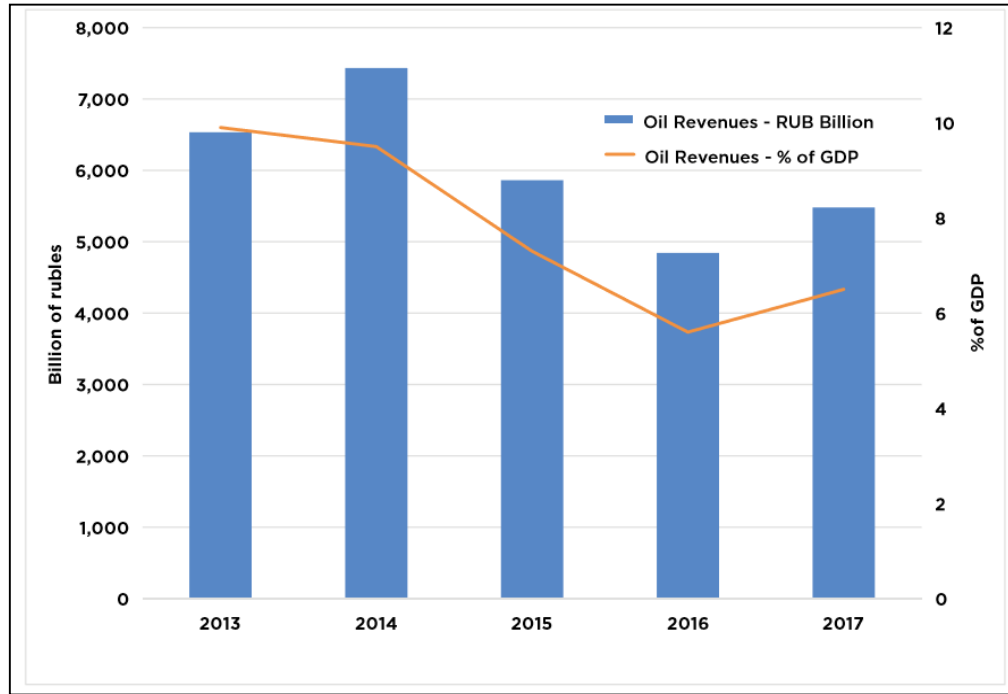
### الاقتصاد المرِن

في الربع الثالث من عام 2014 دخل الاقتصاد الروسي في حالة ركود استمر لثمانية فصول متتالية وهي الأطول منذ عام 1996. وكانت الصدمات الخارجية قوية، فمع الانخفاض الحاد وطويل الأمد في أسعار النفط، إلى جانب التدفق الكثيف لرأس المال الذي سببه القطاع الخاص، أدى استبدال دين القطاع الخاص إلى خفض قيمة الروبل بمقدار الضعفين (الرسم البياني رقم 2). وعلى الرغم من أن سقوط الروبل تسبب في مشاكل كبيرة للقطاع المالي إلا أن تأثيره على الاقتصاد كان ضئيلاً: تقلص الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2.5٪ عام 2015، و 0.2٪ عام 2016، وهو معدل منخفض خاصة عند مقارنته ب 10٪ عامي 2008 - 09.

### هناك خمسة أسباب لهذا:

1. اعتماد الاقتصاد الروسي على إنتاج وتصدير المواد الخام والسلع.
2. تعتبر الميزانية الفيدرالية المستفيد الرئيسي من الزيادة في أسعار النفط، حيث تستوعب 50-70٪ من الزيادة في أسعار النفط، فضلاً عن أنها الخاسر الرئيسي إذا ما انخفض سعره.
3. إطلاق الحكومة الروسية عام 2011 برنامجاً كاملاً لتمويل المشتريات العسكرية وإعادة الاستثمار في الصناعات الدفاعية التي كانت تمول من خلال استخدام الاحتياطي المالي.
4. على الرغم من أن حصة القطاع الزراعي من الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الروسي ليست كبيرة (3.6 - 3.7٪) شهد هذا القطاع نمواً مستقرًا بنحو 3.3٪ سنوياً.
5. أخيراً وليس آخراً، بفضل الإصلاحات التي حصلت في التسعينيات أصبح الاقتصاد الروسي اقتصاداً سوقياً - فهو يميل إلى استعادة التوازن باستخدام الأسعار الحرة وسعر الصرف المتغير للروبل.

ونتيجة لذلك كان من السهل تكيف تعديل الاقتصاد الروسي مع العقوبات الخارجية (الغربية) والداخلية (حظر الكرملين على الواردات الغذائية من الدول الغربية). ومع ذلك، كان ثمن هذا التكيف هو ارتفاع التضخم إلى 17% في ربيع عام 2015، وانخفاض بنسبة 10% في مستوى الاستهلاك الخاص، وانخفاض الواردات بنسبة 45%.



الرسم البياني 2: عائدات النفط من الميزانية الفيدرالية الروسية، 2013-2017

### إنهاء الركود ولكن ...

في أوائل خريف 2016، أعلنت السلطات الروسية عن انتهاء فترة الركود، وتنبأت بتوقعات متفائلة بشأن سرعة الانتعاش. بدأ الناتج المحلي الإجمالي في النمو في منتصف عام 2016، وبحلول منتصف عام 2017، تجاوزت توقعات النمو الرسمية 2%. ومع ذلك لم يكن الانتعاش مستقرًا، وانكمش الاقتصاد في الخريف، وسجل نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1.5% فقط عام 2017.

عززت أسعار النفط المتزايدة بسرعة ميزان المدفوعات. علاوة على ذلك، ومع ظهور مخاوف من فرض عقوبات جديدة في نهاية عام 2017، تم تسجيل تدفق مكثف لرأس مال العائدين إلى روسيا (1.1-1.2% من الناتج المحلي الإجمالي السنوي) في الفصل الرابع. ودخل البنك المركزي الروسي في معاملات مالية جريئة وزاد تدفق العملة الأجنبية إلى الدولة (0.5-0.6%).

من الناتج المحلي الإجمالي السنوي). وكان يمكن أن يكون ارتفاع الروبل أقوى لو لم يتم تقييده من قبل وزارة المالية (MOF).

منذ منتصف عام 2016 أعلن البنك المركزي أن إيقاف التضخم هو هدفه الأساسي، وتحديد نسبة 4٪ كهدف متوسط المدى. ومن خلال الحفاظ على معدل سعر الفائدة فوق 5٪ خفض البنك المركزي التضخم إلى 2.5٪ بنهاية عام 2017، على الرغم من إعلانها كانت غير متوقعة وإلى حد ما بسبب عوامل مؤقتة (الرسم البياني 3).

كان التوقع الرسمي حصول نمو متسارع في 2018-21 (من 1.5 إلى 3.1٪)، وهو أدنى بكثير من هدف بوتين المتمثل في تحقيق معدل نمو أعلى من معدل النمو الاقتصادي العالمي، وهذا يعني على الأقل 4٪ بحلول عام 2020.

#### القيود على المدى القصير

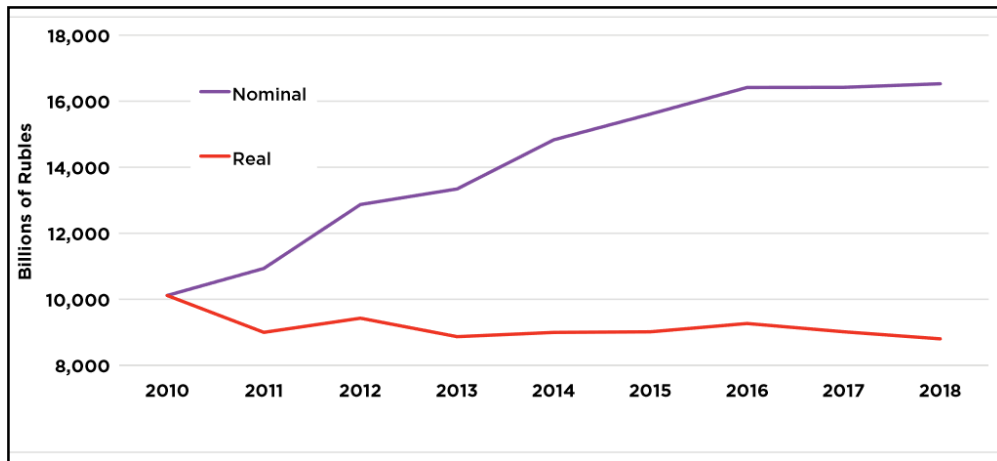
مقارنةً بالفترة من 2000 إلى 2008، عندما كان الاقتصاد الروسي ينمو بمعدل وسطي 7٪ سنويًا، فإن النمو بنسبة 4٪ ليس هدفًا طموحًا. مع الأخذ بعين الاعتبار أن الفترة 2008-17 تُعرف بالعقد الضائع بالنسبة لروسيا؛ نما اقتصادها بنسبة 9٪ فقط في عشر سنوات، بينما نما الاقتصاد العالمي بنسبة 27٪ خلال الفترة عينها. ومع ذلك، ونظرًا للنمو الاقتصادي البطيء في روسيا، فإن سؤال الخبراء الكبير هو ما إذا كان بإمكان روسيا تحقيق نمو بنسبة 4٪.

#### النمو المعادي لسياسة الاقتصاد الكلي

توقف محركان رئيسيان للاقتصاد الروسي. أولاً، بسبب الاتفاق مع أوبك، جمّدت روسيا إنتاجها النفطي على الأقل حتى نهاية عام 2018. ثانيًا، ستخفض المشتريات العسكرية بشكل كبير في السنوات القادمة لتصبح 19 تريليون روبل لعام 2017-27 (20.5٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام 2017) مقابل 38٪ من الناتج المحلي الإجمالي -2011.

### هناك ثلاث قضايا لسياسة الاقتصاد الكلي قد تمنع تسارع الاقتصاد الروسي:

1. السياسة النقدية: لأول مرة في فترة ولاية بوتين أعلن البنك المركزي رغبته في مكافحة التضخم عام 2015، وقرر الحفاظ على سعر الفائدة الحقيقي المرتفع في الاقتصاد.
2. سياسة الميزانية: مع انهيار أسعار النفط تقلصت عوائد الموازنة الفيدرالية، ويواجه الكرملين خيارًا صعبًا بين عجز الميزانية المرتفع وخفض الإنفاق.
3. النظام المصرفي الروسي: إن عدم وجود رقابة مصرفية مناسبة هو سبب مشاكل الاقتصاد الكلي والمشاكل الهيكلية. لذا قرر كل من البنك المركزي ووزارة المالية إنفاق أموال طائلة في محاولة لإنعاش البنوك المفلسة.



الرسم البياني 3: النفقات الحقيقية للميزانية الفيدرالية الروسية، 2010 - 18

### تحديات طويلة الأجل

#### مناخ الاستثمار

في عام 2008، لم يسمح لبوتين بالترشح لولاية ثالثة على التوالي وفقاً للدستور الروسي فقام باستبدال المقاعد مع ديمتري ميدفيديف ليصبح هو رئيس الوزراء الروسي. في هذا المنصب الجديد لم يواجه العديد من المشاكل الاقتصادية فحسب، بل قاد الحكومة أيضاً للأزمة الاقتصادية. في عام 2011 قرر بوتين معالجة المشكلة معلناً عن هدف وضع روسيا في قائمة العشرين دولة في تصنيف تقرير "ممارسة أنشطة الأعمال" الصادر عن البنك الدولي بحلول عام 2018. أثمرت جهود بوتين؛ حيث بدأت روسيا تتصاعد في ترتيب تقرير ممارسة أنشطة الأعمال وسرعان ما تحسن موقع روسيا في ركييزة "المؤسسات" ضمن مؤشر

التنافسية العالمية للمنتدى الاقتصادي العالمي (GCI) بفضل التحسن في الحد من المحسوبية من قبل المسؤولين الحكوميين، وأعباء التنظيم الحكومي، والجريمة المنظمة، وتحسين السلوك الأخلاقي للشركات وفعالية مجالس الشركات. ومع ذلك، فإن هذا لم يغير مناخ الاستثمار في البلاد ولم يؤد إلى زيادة الاستثمارات. السبب بسيط للغاية: لم تكن هناك أي تغييرات في المجالات الرئيسية للعلاقة بين الأعمال والدولة.

### العقوبات

بعد أربع سنوات على فرض العقوبات الغربية على روسيا، اتضح أنها لم تكن فعالة ولم تتمكن من إجبار الكرملين على تغيير سياسته الخارجية. بحلول نهاية عام 2016 تمكنت عشرات البنوك والشركات الروسية التي لم تكن مدرجة في قوائم العقوبات من زيادة حصتها من الديون والأسهم في الأسواق الغربية، مما أدى إلى إبطال ضغط العقوبات المالية.

ومع ذلك، فإن تأثيراً آخر للعقوبات يلعب دوراً أكثر خطورة في تقويض القدرة التنافسية للعديد من قطاعات الاقتصاد الروسي في المدى المتوسط والبعيد، حيث كانت روسيا تاريخياً مستوردة للتكنولوجيات والمعدات. لقد زادت العقوبات الغربية بشكل كبير من المخاطر السياسية لممارسة الأعمال التجارية في روسيا، وقامت فعلياً بمنع تدفق ونقل التقنيات والابتكارات الغربية.

في نيسان/أبريل 2018، عمد مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخزانة الأمريكية، بالتشاور مع وزارة الخارجية، إلى فرض مجموعة من العقوبات على الأفراد والشركات الروسية التي أظهرت نهجاً جديداً للتعامل مع روسيا. وللمرة الأولى تم إدراج العديد من كبريات الشركات الروسية في لائحة العقوبات (SDN LIST) التي حظرت أي نوع من النشاط الاقتصادي معهما. في السابق كانت العقوبات مفروضة على الشركات غير المدرجة في البورصة والبنوك التي لم تلعب دوراً هاماً في الاقتصاد الروسي ولم تكن مرتبطة بالأسواق الدولية. وفرضت العقوبات الجديدة على ثاني أكبر منتج للألمنيوم في العالم، "روسال" "RUSAL". كانت الشركة أيضاً مقترضة ناشطاً في الأسواق المالية الدولية. بعد أيام قليلة من الإعلان انخفضت القيمة الرأسمالية للشركة بنسبة الثلثين، وتم تجميد ربع عقود تصديرها على الأقل، وأوقف العديد من مورديها عمليات التسليم. وارتفعت أسعار الألمنيوم في البورصات العالمية. وانخفض مؤشر روسال للألمنيوم بنسبة 10 في المئة في أيار/مايو

وبنسبة 10 في المئة أخرى في حزيران/يونيو. ويبدو أن تأثير العقوبات يتجاوز التوقعات وأن ضغطها على روسال قد انخفض تدريجياً. وقد صرّحت وزارة الخزانة الأميركية بأنها قد تراجع العقوبات إذا إستحوذت "ديريبيسكا" على روسال، محتفظة بنسبة ملكية تصل إلى 48٪ بحلول تشرين الأول/أكتوبر 2018. ومع ذلك لا ينبغي أن ننسى أن 26٪ أخرى من روسال تعود لفيكتور فيكسليبيرغ، الموجود في قائمة العقوبات أيضاً مع ديريبيسكا. من هنا يبدو أن سياسة العقوبات الأميركية الحالية فيما يتعلق بروسيا هي إظهار للقوة أكثر من كونها محاولة التأثير على الاقتصاد الروسي.

### الديموغرافيا

خلافًا لسياسة الاقتصاد الكلي التي قد تتغير في غضون أشهر، وحتى على عكس إعادة إرساء حكم القانون الذي قد يستغرق بضع سنوات، فإن الديموغرافيا تعد تحدياً أطول أجلاً وأكثر صعوبة بالنسبة لروسيا. يوضح التوقع الديمغرافي لـ "روستات" حتى عام 2050 أن التركيبة السكانية ستلعب دوراً أكثر أهمية في تحديد مسار الاقتصاد الروسي في المستقبل. تعرض الوثيقة ثلاثة سيناريوهات: الأول، استمرار الاتجاهات الحالية، مما يشير إلى أن عدد سكان روسيا سوف يتقلص بنسبة 20 في المائة على مدى السنوات الخمس والثلاثين المقبلة. والثاني، أن عدد سكان روسيا سيبقى على المستوى الحالي. والسيناريو الثالث، وهو أحلام السلطات، زيادة عدد السكان الروس بنسبة 15٪. وإلى جانب الحد من النمو الاقتصادي للبلاد فإن التحديات الديموغرافية التي تواجهها روسيا ستزيد الضغط المتصاعد لنفقات المعاشات التقاعدية على المالية العامة. ونتيجة لذلك ازداد ضغط نظام التقاعد التضامني على المالية العامة. إن الارتفاع في سن التقاعد وخفض المعاشات التقاعدية سيقبل من الدعم الشعبي لفلاديمير بوتين ومجموعته الحاكمة، في حين أن الزيادة في ضرائب الرواتب ستؤدي إلى كسر نمو تلك قطاعات مثل الخدمات والعلوم وتكنولوجيا المعلومات. وبالتالي لم يكن من المفاجيء أن يؤجل الكرملين قراره إلى ما بعد الانتخابات الرئاسية عام 2018.

الديموغرافيا هي عامل خارجي لأي اقتصاد من المستحيل فعلياً تغيير اتجاهاته على المدى القصير، في حين أن أي استيراد لقوة عمل جديدة قد يسبب توترات كبيرة داخل البلاد. ومع ذلك، وبينما يبدأ بوتين فترة رئاسته الثالثة، يجدر بنا أن نتذكر أن فترة الرئاسة في روسيا ست سنوات - وهي فترة ليست ذات أهمية حيث أن العواقب الاقتصادية السلبية للتحديات الديموغرافية في روسيا ستظل حتى تصبح ملموسة.

### خلاصة

الاقتصاد الروسي ليس في خطر الانهيار. أظهرت أزمة 2014 - 2016 أن الاقتصاد الروسي مرن وقادر على استعادة التوازن بسرعة حتى بعد حدوث الصدمات الخارجية. ومع ذلك، قد لا يكون الاقتصاد الروسي قادرًا على تجنب الركود أو النمو البطيء لفترة طويلة ولكونه معزولاً عن التعاون الاقتصادي العالمي ويفتقر إلى تدفق الاستثمار الأجنبي سيستمر في فقدان قدرته التنافسية. إن العائق الرئيسي أمام الاقتصاد الروسي هو النظام السلطوي القوي الذي ينتهجه الكرملين، والذي يقوّض حقوق الملكية ويخلق المبادرة الخاصة ويبقي روسيا في عزلة.

## رؤية أميركية لحرب سياسية<sup>1</sup>

مجموعة باحثين، مؤسسة راند، 2018<sup>2</sup>

كشفت تجارب القتال الأميركية منذ عام 2001 النقاب عن قدرات عسكرية مذهلة ونجاحات تكتيكية عديدة. لكن الولايات المتحدة فشلت في المقابل بالنهوض بتدابير سياسية مقبولة ومستدامة، تخدم مصالحها وتحميها، مما يدل على أن عيوباً جوهرية تشوب رؤيتها والمنهج الذي تسلكه في سياق الحرب المعاصرة.

لطالما ارتكز منهج الولايات المتحدة على أدوات ونماذج توصف بالتقليدية إلى حد كبير، مع محاولة خجولة للتكيف مع خصم متغير يتجه صوب الطرق غير التقليدية. الأمر الذي تسبب بتشكّل حملات مضطربة في أفغانستان والعراق، ضد "الدولة الإسلامية" والعديد من القوات غير النظامية في كل من الصومال واليمن وليبيا وغيرها من المناطق. كما تُعتبر الولايات المتحدة غير جاهزة لمنافسة الطرق غير التقليدية التي تُوظفها القوى الرجعية والثورية المارقة، والتي تُسلّم استراتيجية الأمن القومي التابعة للولايات المتحدة بأنها تشارك في المنافسات الأساسية، مُوظفةً خليطاً من الطرق السياسية والاقتصادية والإلكترونية والعسكرية.

إذاً آن الأوان لتعمل الولايات المتحدة بشكل جدي على تطوير قدرتها بغية أن تتمكن من تنسيق كافة العناصر المتعلقة بقوتها القومية والتصدي لهذه التهديدات غير التقليدية. لكن هذه المواجهة تتطلب أن تبذل الدولة بأكملها جهداً كبيراً، كما من شأنها أن تزيد قدرة الحرب السياسية غير النظامية التابعة لوزارة الدفاع الأميركية، وتنسب أدواراً حيوية لوكالة المخابرات المركزية (سي آي إي) ووزارة الخارجية الأميركية، والوكالة الأميركية للتنمية الدولية، بالإضافة

<sup>1</sup> ترجمة وإعداد بتول فقيه.

<sup>2</sup> Charles T. Cleveland, Ryan C. Crocker, Daniel Egel, Andrew Liepman, David Maxwell, An American Way of Political Warfare, Charles T. Cleveland, Ryan C. Crocker, Daniel Egel, Andrew Liepman, David Maxwell, RAND, 2018.



إلى مختلف الشركاء المشتركين بين الوكالات. ويجب أن تتمكّن هذه القدرة من العمل في السلم وفي الحرب، تحت إشراف الوكالة التي يتم اختيارها وفق سياق العمل.

في هذا الخصوص، نقترح العمل على تطوير قدرة حربٍ سياسية أميركية، مُرفقةً بالسلطات والمعرفة اللازمة لتحقيق التزامن بين جميع عناصر القوة القومية التي تدور حولها المنافسات، سواء مع نزاعات مسلحة أو بدونها. ربما لا يُعتبر مصطلح "الحرب السياسية" مثاليًا، لكن ما من مصطلح أفضل وأبسط يصف القدرة التي تحتاجها الولايات المتحدة. ومن المفترض أن تنطوي هذه الطريقة الأميركية في الحرب السياسية على نوعين: الأولى هي الحرب الباردة مع التركيز على استنهاض جميع عناصر القوة القومية التي تُعدّ في خضمّ المنافسات بعيدةً عن الحرب العسكرية؛ والثانية تابعة للجنرال كلاوزفيتز وتؤكد أن كافة الحروب العسكرية هي في الواقع حروب سياسية. علاوةً على ذلك يجدر بالحرب السياسية أن تتخطى حدود هذه التصورات، لوجوب أن تنطوي على قدرات تعكس التطور التكنولوجي السريع الذي أدى إلى دخول الحرب المعترك الإلكتروني.

نظرًا إلى طبيعة المنهج الحكومي الشامل والمدرّس التابع للحرب السياسية تتطلّب عملية إنشاء هذه القدرة دعمًا من الرئيس ومن الكونغرس؛ ومن المحتمل أن تتضمن تشريعًا موازيًا لذلك المعتمد في عملية إنشاء المركز الوطني لمكافحة الإرهاب. كذلك نعتقد بوجوب أن تحظى هذه القدرة بتمويل ودعم مشترك من وزارتي الخارجية والدفاع الأميركيّتين، انطلاقًا من الحاجة إلى العمل في إطار المنافسات سواء مع نزاعات مسلحة أو بدونها. وستُشكّل مشاركة كل من مجتمع الاستخبارات والوكالة الأميركية للتنمية الدولية والدعم الذي سيقدمانه، عاملًا بالغ الأهمية في نجاح هذه القدرة. ومن ضمن العوامل الأخرى التي تلعب دورًا أساسيًا في نجاحها -مع الحاجة إليها بشكلٍ خاص- هي فكرة إنشاء مركز قومي للحرب السياسية، يُعنى بدراسة وفهم وتطوير مفاهيم عمل الحكومة بأكملها، التي تشمل السياسة المتبعة والاستراتيجية وكل ما يتعلق بالحملات بغية التصدي للتهديدات غير التقليدية. واللافت في الوقت الحاليّ هو عدم وجود أي منظمة أميركية سواء حكومية أو غير حكومية، أو مؤسسة أكاديمية تصبّ جُلّ اهتمامها على متابعة مجموعة التهديدات والأنشطة غير التقليدية وغير النظامية والسياسية والمعلوماتية والدبلوماسية والاقتصادية التي تلجأ إليها قوى الخصم. إذًا يكمن الدور المنوط بهذا المركز في سدّ هذه الفجوة، عن طريق تطوير المفاهيم الضرورية للتصدي بفعالية لهذه التهديدات وتأمين الدراسات التحليلية والدروس والخبرات اللازمة من

أجل دعم الطريقة الأميركية المتبعة في الحرب السياسية. كذلك تقع مسؤولية الإحاطة بهذا المركز على عاتق وزارتي الخارجية والدفاع نظرًا إلى مهمتهما المتمثلة بدعم المنافسات مع نزاعات مسلحة أو بدونها، وتُسَلَّم هاتان الوزارتان مناصب إدارية دائمة في هذا المركز.

### الحاجة إلى امتلاك القدرة على خوض حرب سياسية

لقد أثبتت الولايات المتحدة عدم جهوزيتها وقدرتها على مواجهة القوى الرجعية والثورية المارقة التي تلجأ إلى الطرق غير التقليدية. وعلى ما يبدو أنها عاجزة عن التصدي للهجمات الإلكترونية التي تجتاح الوكالات الحكومية الأميركية وحملات التأثير الروسية التي تهدف إلى زعزعة استقرارها، وكذلك الاختراقات الروسية لشبكة الكهرباء الأميركية، بالإضافة إلى مواقف كوريا الشمالية المتعلقة بالملف النووي. كذلك، تسببت الحروب في أفغانستان والعراق وسوريا بتشويه وقتل آلاف الأميركيين، عدا عن الأثر الذي خلّفته في تغيير نمط حياتهم في الداخل؛ كما استهلكت مليارات الدولارات من الموارد، وساهمت في تفاقم الديون المحلية المترتبة على الولايات المتحدة ومارست الضغط على هذه الأخيرة حتى أجبرتها على تقليص حيز الحريات المدنية للمواطنين بحجة الأمن. من جهة، نجحت الولايات المتحدة في درء هجوم هائل عن أراضيها، لكنّها فشلت من جهة أخرى في هزيمة تنظيم القاعدة ولم تتمكن من منع ظهور منظمات أخرى ( كالدولة الإسلامية) تهدد الشعب الأميركي وحلفاءه في الداخل والخارج.

على الرغم من أن خصوم الولايات المتحدة طوّروا قدرات متخصصة للعمل في مجال الحرب السياسية إلا أنّ الولايات المتحدة لطالما تمّ اختبارها على حين غرة، ولم تثبت جهوزيتها لأنها لا تمتلك بنية كفيلة بتنسيق مواجهة فعلية. في المقابل، تستمر الولايات المتحدة في الاعتماد على قدراتها العسكرية التقليدية التي تركز بشكل أساسي على تدمير العدو واحتلال أرضه، رغم أن خصومها يتنافسون على النفوذ والشرعية بين الشعوب. وعلى الرغم من القدرة الهائلة والواضحة التي تمتلكها في أسر وقتل الإرهابيين على نطاق عالمي لم تُسعفها هذه القدرة المتخصصة ولا هيمنتها في الحروب التقليدية لتُثبت فعاليتها في منافسات الحرب السياسية. لذلك، غالبًا ما تكون الانتصارات والنجاحات الأميركية قصيرة الأمد، وتقتصر على المرات التي يخوض فيها الخصم حروبًا تقليدية. فعلى سبيل المثال، كان متوقعًا انهيار الدولة الإسلامية في سوريا بعد تولية مسألة السيطرة على الأراضي شأناً مهمًا وأساسياً للنجاح.

في كثيرٍ من الأحيان فشلت مخططات الولايات المتحدة وأطر تنفيذها للعمليات في الفوز بحيازة الإرادة السياسية في المواقع التي كانت تعمل فيها، لأن المفاهيم والأدوات التي تمتلكها تُعدُّ غير ملائمة لتنفيذ هذا الهدف. أما في ما يخص القرارات الحاسمة والشؤون الاستراتيجية فغالبًا ما يتمّ اتخاذها من دون فهم معمق للعواقب الوخيمة طويلة المدى التي قد تترتب عنها. يُضرب المثل في هذا السياق بمسألتي حل الجيش العراقي واجتثاث حزب البعث، اللتين تعتبران خطأين على الصعيد الاستراتيجي، بالإضافة إلى أن الاتفاق على وضع حدود للحرب في أفغانستان أدّى إلى فشلٍ ذريع في منع ظهور حركة طالبان من جديد. إذًا، يعتمد المنهج الأميركي بشكلٍ أساسيٍّ على التوظيف التقليدي للقوى العسكرية، في حين أن التنسيق مع المتخصصين الأميركيين في مجال التنمية وعلى الصعيد الدبلوماسي لا يزال غير كافٍ.

لقد خُلفَ اعتماد الولايات المتحدة المتكرر على الطرق التقليدية للتصدي للتهديدات القائمة أثرًا سلبيًا على جهوزية قواتها العسكرية، عدا عن كونه غير مجدٍ وغير فعال؛ ممّا جعلها غير جاهزة وغير قادرة على مواجهة التهديدات التقليدية الحقيقية، وسلبها ميزتها وحسّها التقليدي، بما في ذلك في وجه التهديدات الوجودية المحتملة في المستقبل. في النتيجة، يمكن لخصوم الأميركيين الذين أقروا بهيمنة الولايات المتحدة في الحرب التقليدية، أن يحققوا نجاحًا كبيرًا؛ فقد أمضوا على الأقل عقدًا من الزمن يحسّنون من إمكانياتهم للتأثير على نفوذ الولايات المتحدة ومصالحها من خلال الإتيان بطرق غير تقليدية... وقد أثمرت جهودهم.

في المقابل تجدر الإشارة إلى أن الولايات المتحدة لا تُخطئ دائمًا في إصابة أبعاد أساليب الحرب، فقد حققت في بعض الأحيان نجاحًا في هذا النوع من المنافسات، بما في ذلك في البوسنة وكولومبيا والسلفادور وكوسوفو والفلبين وفي حروبها ضد جيش الرب في أوغندا وجوارها. على الرغم من اختلاف الأوجه والحالات ثمة أوجه تشابهٍ أساسية تجمع هذه المشاركات: فقد تطرّق المنهج الأميركي بشكلٍ كبير إلى استعمال الطرق غير التقليدية ونجح في تشكيل علاقات شراكة تعود بالفائدة في إطار مختلف عناصر قوة الولايات المتحدة القومية، بالإضافة إلى اعتماده استراتيجية وأهداف محددة تعكس تعقيدات الوضع. بالتالي، هناك حاجة ماسة إلى دراسة هذه النجاحات لفهم السبب الكامن وراء نجاح الولايات المتحدة المتفاوت وفقّ المواضيع المختلفة.

تُحْتَمُّ هذه النجاحات والإخفاقات على الولايات المتحدة ضرورة تطوير قدرة حرب سياسية في القرن الواحد والعشرين. وتكمن المهمة الأساسية في المضي قُدماً وتولي موقع الهجوم في وجه المجموعة الواسعة من المنافسات والنزاعات التي تواجهها المنطقة اليوم، عن طريق دراسة ماضيها وحاضرها؛ ومن ثم العمل على تنسيق كافة العناصر التابعة للقوة القومية للولايات المتحدة من قوى عسكرية وعمل سري وأدوات إلكترونية ودبلوماسية واقتصادية.

مما لا شكَّ فيه أن الحاجة إلى تطوير قدرة الحرب السياسية مُلِحَّة وجوهريَّة فحُصوم الولايات المتحدة متأهبون فعلاً للهجوم. أما في ما يتعلق بالصين -التي تعمل على تفعيل قوتها القومية من خلال اتباع ثلاثة أساليب حرب مختلفة: نفسية وإعلامية وقانونية- فتمتلك كفاءة عالية في إحكام قبضتها على الرأي العام ومكافحة الحملات الدعائية، ولعلَّها قد تتفوق على الولايات المتحدة في مسألة لجوئها إلى القانون الدولي لحماية أمنها القومي. كذلك تتمتع الحكومة الروسية (الكرملين) بخبرة واسعة في التعامل مع الرأي العام والحملات الدعائية على صعيد جبهتها الداخلية، عدا عن قرارها الذي يقضي باتخاذها شبه جزيرة القرم دليلاً مرجعياً على ما سُمِّي بحرب الجيل الجديد، اعتماداً على الوحدات العسكرية غير المعترف بها والأندية الاجتماعية والمنظمات الإجرامية بالتزامن مع حركة الجيش الروسي التقليدي. وقد تعلّمت الولايات المتحدة من الإخفاقات التي مرّت بها أنّها لا تمتلك مضادات فعّالة للتصدي لمخططات تنظيم القاعدة وما يُسمى بشبكة العمل الإيرانية والخليط من أساليب الحرب السياسية وغير التقليدية التي تلجأ إليها كوريا الشمالية. لا ينبغي على الطريقة الأميركية في الحرب السياسية أن تحاكي هذه القدرات أو بالأصح لا تستطيع مجاراتها لأن هذه المناهج التي يتبعها الخصوم لا تتوافق في كثير من الأحيان مع الديمقراطية التقدمية الأميركية، لكن هذا لا ينفي أن الولايات المتحدة بحاجة إلى امتلاك القدرة على منافستهم.

يتضح من خلال استراتيجية الأمن القومي الأميركية لعام 2018 أن الطرق غير التقليدية لكل من الدولة والجهات الفاعلة غير الحكومية التي تضم مجموعة من الأدوات الاقتصادية والمعلوماتية والعمليات العسكرية السرية تدخل ضمن إطار التحديات الأمنية الرئيسية التي تواجهها الولايات المتحدة. وقد أقرّ الكونغرس بذلك عام 2016، عندما طُلِبَ من وزير الدفاع وضع استراتيجية لمواجهة قدرات الحرب وأساليبها غير التقليدية لخصوم أميركا. ومنذ ربيع عام 2018 لم يتم تلبية طلب الكونغرس.

كيف يمكن أن تتبلور قدرة الحرب السياسية الأميركية في القرن الواحد والعشرين؟ لا بدّ من الإشارة إلى أن النهج الذي اعتمدته الولايات المتحدة في مواجهة القوى الرجعية والثورية المارقة ارتكز بشكلٍ حصري على القدرات التقليدية. أما في إطار المواجهات والمنافسات التي تخوضها مع الجهات الحكومية الفاعلة، فجرت العادة أن تُمسك وزارة الخارجية زمام الأمور وتمارس الضغط اللازم من خلال استعمال الأدوات التقليدية المتعلقة بالسياسة الدبلوماسية ومسألة العقوبات، أما وزارة الدفاع فتؤمّن عمليات الردع والدفاع اللازمة، ويضطلع مجتمع الاستخبارات بما يتعلق بالشؤون الاستخباراتية. كما انحصرت مواجهة الولايات المتحدة للجهات الفاعلة غير الحكومية بتوظيف القدرات التقليدية لوزارة الدفاع، والمساعدة التي تلقتها من وزارة الخارجية ومجتمع الاستخبارات. والأمر المثير للدهشة هو أنه على الرغم من النجاح الذي حققته الولايات المتحدة في ما يخص أسلوب الحرب غير النظامية المتمركزة حول السكان الأصليين لمواجهة هذه التحديات، وخاصةً بعد تلقّيها الدعم من قدرات مشتركة بين الوكالات؛ لا تزال وزارة الدفاع تفتقر إلى بنى تنظيمية لقدرتها الحربية غير النظامية تسمح لها بقيادة مواجهة مماثلة.

مبدئيًا، يتطلب امتلاك إمكانيات حرب سياسية فعّالة تطوير ثلاثة أنواع أساسية من الوظائف التشغيلية ومزامنتها:

#### • أساليب حرب غير نظامية:

ستبقى وزارة الدفاع الأميركية مؤيّدةً لأساليب الحرب غير النظامية التي تنطوي على أنشطةٍ تَصَبُّ في دعم سياسة الولايات المتحدة المحدّدة سلفًا، والأهداف العسكرية التي تقودها، عبر ومع ومن خلال، قوات نظامية وغير نظامية ومجموعات وأفراد يشاركون في المنافسة بين الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية بعيدًا عن النزاعات المسلحة التقليدية. هذا يشمل أساليب الحرب غير التقليدية والدفاع الداخلي الخارجي ومكافحة التمرد والإرهاب وعمليات الاستقرار.

#### • دبلوماسية استطلاعية:

ستُصبح كل من وزارة الخارجية والوكالة الأميركية للتنمية الدولية من الداعمين لتحقيق دبلوماسية استطلاعية، تضم دبلوماسيين يعملون -في ظل أوضاع مضطربة، خارج إطار حكومة مضيئة مركزية أو بنى تحتية لسفارة الولايات المتحدة- بغية دعم وتعزيز قانون

الحكومة المحلي وإعادة الإعمار والعمل على الوصول إلى تنمية اقتصادية وتنفيذ الخدمات. وهذا يشمل قوات عسكرية خلال عمليات عسكرية كجزء من مقارنة شاملة للحكومة في أوضاع لاحقة أو سابقة للصراع.

### • العمل السياسي السري:

سُيُصبح مجتمع الاستخبارات مؤيِّدًا للعمل السياسي السري الذي من شأنه أن يؤدي إلى إحداث تفكك اقتصادي أو تشويه للعمليات السياسية أو تلاعب بالمعلومات. بالإضافة إلى ذلك سيواصل مجتمع الاستخبارات تقديم المعلومات الاستخباراتية لدعم العمليات في الحالات الخالية من النزاعات المسلحة؛ ومع ذلك، فقد يتزايد تركيز هذه الدراسات التحليلية والمعلومات الاستخباراتية على فهم كيفية تأثر السكان المدنيين والشركاء باللجوء إلى طرق غير قاتلة.

بالفعل، يتطلب تنسيق مختلف عناصر القوة القومية الأميركية ابتكار قدرات جديدة. وعلى الرغم من تظافر شراكات منتجة بين مختلف الدول، في سبيل مواجهة التهديدات غير التقليدية في السنوات الأخيرة، من المُتَّفَق عليه على نطاق واسع أن طريقًا طويلًا ستسلكه الولايات المتحدة لتصبح قادرةً على تطوير مخططات من شأنها تسخير إمكاناتها المختلفة. ولعلَّ التجربة التي خاضتها في باكستان خير دليل على هذا التحدي، ففي حين تمكنت السفارة الأميركية من إحراز تقدّم كبير في المساهمة بتدهور أوضاع الملاذات الآمنة في المناطق القبلية القابعة للإدارة الفيدرالية، من خلال اتباع نهج منسّق يجمع وزارة الدفاع ووزارة الخارجية ومجتمع الاستخبارات والوكالة الأميركية للتنمية الدولية؛ لم يتم النهوض بخطة شاملة ومدعومة من واشنطن لمكافحة الإرهاب وإغلاق الملاذات الآمنة للإرهابيين في المناطق القبلية. في مقلبٍ آخر، تستطيع الولايات المتحدة أن تستفيد من تجربة المركز الوطني لمكافحة الإرهاب وتُحصّل الدروس لتنجح في تصميم قدرة تنظيمية مماثلة، استنادًا إلى نجاحات المركز (اجتذاب الأشخاص المناسبين) والتحديات التي واجهها (المقاومة البيروقراطية لحكومة متماسكة)، لكنّ التنسيق يتطلب دعمًا رفيع المستوى من السلطة التنفيذية (من مستشار الأمن القومي)، مع تلقّي التأييد اللازم من داخل وزارة الدفاع والخارجية وغيرها من الشركاء الأقوياء، بالإضافة إلى تأمين الكونغرس المساعدة السياسية والموارد اللازمة.

نظرًا إلى بنية الحكومة الشاملة والمدروسة، تحتاج قدرة الحرب السياسية بعض الدعم من الرئيس والكونغرس. وتخدم تجربة المركز الوطني لمكافحة الإرهاب في هذا الخصوص، لأن

الدعم الذي قدّمه المؤيدون من الحزبين الرئيسيين داخل الكونغرس كان أساسياً لتخطي المقاومة ومُزامنة كل منهما داخل مجتمع الاستخبارات (مكان إقامة المركز الوطني لمكافحة الإرهاب) وعلى امتداد العناصر المتعلقة بالقوة القومية الأميركية. وما نُؤكده أن دور وزارتي الخارجية والدفاع يكمن في دعم هذه القدرة لتنجح شرط أن تعمل في إطار منافسات مسلّحة أو غير مسلّحة. كما من المحتمل أيضاً أن يستمر العمل وفق الدروس المكتسبة من المركز الوطني لمكافحة الإرهاب.

### الحاجة إلى إنشاء مركز وطني للحرب السياسية

يُعدّ تأسيس مركز وطني لمكافحة الإرهاب، مع الحاجة إلى بناء قدرة حرب سياسية، أمراً بالغ الأهمية. علماً بأن الاحتمالات والنظريات والممارسات والعلوم المنبثقة عن التنمية التقليدية والدبلوماسية وأساليب الحرب تتبوأ مركزاً مهماً في الدفاع عن الدولة لا تزال تختلف كثيراً عما هو مطلوب لهزيمة هؤلاء الخصوم. وقد مرّت الحكومة الأميركية وعلى وجه الخصوص الجيش الأميركي بتجارب عديدة في مجال دراسة التهديدات المعقدة التي تبرز من حينٍ إلى آخر. لكن رغم الانتشار الكثيف للمنظمات المتنوعة التي تتناول جوانب الحرب السياسية لا تتواجد مراكز مكرّسة لتطوير قدرات الحرب السياسية المذكورة أعلاه، ناهيك عن ضرورة التنسيق بين هذه القدرات المختلفة. فعلى سبيل المثال، لم يتم إجراء أي دراسة منهجية تُوثّق نجاحات الحرب الباردة، التي كشفت فيها الولايات المتحدة النقاب عن قدرات الحرب السياسية ضد تهديدات مماثلة لتلك التي تواجهها اليوم، والتي تختلف فقط على صعيد الأدوات (كالأدوات الإلكترونية) المتاحة لكل من الولايات المتحدة وخصومها. علاوةً على ذلك يجب أن يتعلّم الممارسون سواء من خلال التعلم التجريبي (الذي يمكن أن يكون مميّناً) أو التعلم الذاتي، لأن الدروس المحصّلة من النزاعات السابقة لا يتم دمجها بشكل منهجي وموضوعي في برامج التعليم.

من المفترض أن يتم تحديد المهمة الأولى لهذا المركز بعد استشارة المحترفين الذين يمثلون جزءاً لا يُستهان به من عناصر قوة أميركا القومية، كما يجب تحديد المتطلبات التي تدعو إلى بناء قدرة الحرب السياسية الأميركية والعناصر المكوّنة لها (على سبيل المثال، أساليب الحرب غير النظامية والدبلوماسية الاستطلاعية والعمل السياسي السري). لن يكون الهدف من المركز إصدار أو خلق متطلبات خاصّة لكل عنصر. فمثلاً، سيُطلَب من وكالة الاستخبارات أن تعمل على تطوير قدرات العمل السياسي السري المطلوبة، وتتشاور مع الجهات الأخرى وفق ما تراه

مناسبًا ومطلوبًا. إذًا، الهدف من المركز سيكون توفير الأساس الفكري والتحصيل العلمي اللازم لتنسيق هذه القدرات.

سيتم تنظيم المركز الوطني للحرب السياسية بشكل يُلبّي الحاجة على المدى القصير من خلال تحسين متطلبات القدرة الحربية السياسية لأميركا، أما على المدى البعيد فمن خلال توفير الدراسات التحليلية والمحصلات العلمية اللازمة لتطوير هذه القدرة. سيكون المركز، في المرحلة الأولى على الأقل، مسؤولاً عن محور التنسيق بين ثلاثة مراكز مترابطة تُركّز على المكونات الثلاثة الرئيسية للحرب السياسية. نذكر على وجه الخصوص مركز وزارة الدفاع الذي يهتم بمسألة الحرب غير النظامية ومركز وزارة الخارجية المسؤول عن الدبلوماسية الاستطلاعية وكذلك مركز مماثل داخل مجتمع الاستخبارات. من الممكن أيضًا إذا اتّضح أن الأمر مناسب أن يتم فصل مسؤوليات الدراسة والتدريب لكل مكون من مكونات الحرب السياسية. فعلى سبيل المثال، في ما يخص وزارة الدفاع، يمكن تكليف جامعة الدفاع الوطني لدراسة أساليب الحرب غير النظامية كما يمكن أن تتحمل قيادة العمليات الخاصة الأميركية مسؤولية تعليم أساليب القوة.

يتضمن الجدول في الصفحة التالية شرحًا مفصلاً ووافيًا لبعض المهام الأساسية للمركز المقترح. تُعتبر معظم هذه المهام مكونًا مركزيًا، يجمع بين الممارسين والعلماء وصانعي السياسات وموظفي الكونغرس والصحفيين والاستراتيجيين ومخططي الحملات، من أجل أن يتولوا قيادة المناقشات على أساس منتظم. كما ستعمل مجموعات العمل المستهدفة على تطوير سياسة واستراتيجية واضحة والتخطيط لمواجهة تهديدات محددة، وستلتقي المجموعات الصغيرة مرة كل شهرين وبشكل سنوي أيضًا لإجراء المناقشات اللازمة مع توسيع نطاق التواصل. كما سيكون تعليم الممارسين - بما في ذلك التعليم التنفيذي والفرق التعليمية التي من الممكن أن تكون متنقلة - مطلبًا مستمرًا.

إن نجاح هذا المركز- الذي يقع على مسؤولية وزارتي الخارجية والدفاع مع توليهما مناصب عليا فيه - يعتمد على قوة الدعم الذي يقدمه الكونغرس لقدرة الحرب السياسية بحد ذاتها. تنبع الحاجة إلى هذا الدعم من ضرورة التأكد من أن المركز حصل على المساعدة من وزارتي الخارجية والدفاع والحكومة الأميركية (على سبيل المثال، من المحتمل أن يتقدّم المركز بالطلب من جميع الوكالات ذات الصلة أن تكون فعّالة في عملها). مع ذلك، بما أنّ المركز سيحتاج إلى



دعم سياسي بشكلٍ أساسي، من المتوقع أن تكون الحاجات المالية متواضعة؛ يمكن أن يتم تأسيسها داخل مؤسسة فكرية قائمة أو كمؤسسة قائمة بذاتها تحذو حذو نموذج معهد الولايات المتحدة للسلام.

### الخطوات اللاحقة

يسود الارتباك لدى صانعي القرار السياسي، والاستراتيجيين والقادة السياسيين وعامة الناس، حول كيفية الاستجابة بفعالية للتهديدات التي تواجهها الولايات المتحدة. إن تطوير قدرة الحرب السياسية الأميركية من شأنه أن يمنح الدولة القدرة على التصدي للمناهج التي تستخدمها القوى الرجعية والثورية المارقة، وينسّق جميع العناصر المتعلقة بالقوة القومية في السعي إلى تحقيق مصالح الولايات المتحدة. إن إنشاء المركز المقترح سيوفر للولايات المتحدة مكاناً للدراسة والاستعداد للحرب في هذه المساحة القائمة بين السلم والحرب، والتي يجب على الولايات المتحدة التنافس على أساسها، ولكنها تجد نفسها اليوم غير مؤهلة لتحقيق هذا النجاح.

إن تطوير قدرة الحرب السياسية على المستوى العالمي اللازمة لمنافسة الخصوم من داخل الحكومة أو من خارجها سيتطلب دعمًا من الرئيس والكونغرس، ومن المحتمل أن يستلزم الأمر تشريعًا مماثلاً لذلك الخاص بالمركز الوطني لمكافحة الإرهاب. بالإضافة إلى ذلك، يُعدّ بناء المركز الوطني للحرب السياسية حاسمًا وأساسيًا لتطوير هذه القدرة، والاستمرار في مزامنة التحليلات والوسائل التعليمية اللازمة.

## المهام الرئيسية للمركز الوطني للحرب السياسية:

المهمة الأساسية	التوصيف
السياسات والاستراتيجيات وخطط العمل	التنسيق مع الخبراء والباحثين لدراسة وتحليل السياسات والاستراتيجيات وخطط الحملات، من منظور الولايات المتحدة لقياس مدى جدواها وصحتها وكفاءتها، وكذلك من منظور الخصم. بالإضافة إلى إجراء الدراسات التحليلية من قبل وبعد للسياسات والاستراتيجيات.
شبكة المعلومات	تطوير وإدارة شبكة من الممارسين في مجال التنمية والدبلوماسية والاستخبارات والأمن بالإضافة إلى العلماء المتخصصين.
التعليم	تقديم تحاليل وتوصيات لتثقيف كل عنصر مكون من عناصر الحرب السياسية (مثل الحرب غير النظامية والدبلوماسية الاستطلاعية) والتنظيم الدائم لحلقات التنسيق. بالإضافة إلى العمل المستمر على تثقيف الكونغرس حول الحرب السياسية.
اشترك المصالح	العمل كنقطة محورية لجميع المنظمات العسكرية وغيرها من المنظمات الحكومية المعنية بدراسة الحروب غير النظامية وتنفيذها.
التحاليل والنماذج	تحليل قدرات الخصم والظروف التي تؤثر على نجاحه. بالإضافة إلى تقديم التقارير إلى الوكالات والمنظمات المعنية، ونشرها علناً لإعلام المجتمع بالمصلحة العامة.
التجارب	استكشاف المفاهيم والبنى الجديدة لمناهج الحكومة بأكملها، وربما تتطلب الحاجةً استكشاف مناهج الدولة بأكملها للتصدي للتهديدات غير التقليدية.
الشأن القانوني	التنسيق بين الخبراء القانونيين لاقتراح التغييرات اللازمة للمعايير والقوانين القائمة للتمكن من بناء قدرة جديدة.
مجموعة الخبرات	تأمين خبراء ليكونوا جاهزين للتعامل مع الكونغرس. بالإضافة إلى الانخراط في الأوساط الأكاديمية والصناعات الخاصة والمنظمات الحكومية وغير الحكومية ووسائل الإعلام، للإعلام والتثقيف والمحاماة (عند الاقتضاء).



## الصين والنظام الدُولي<sup>1</sup>

مجموعة باحثين، مشروع بناء نظام  
دولي مستدام، مؤسسة راند، 2018<sup>2</sup>

يهدف هذا التقرير إلى تقييم طبيعة مشاركة الصين في النظام الدُولي لما بعد الحرب العالمية الثانية والمستقبل المحتمل لها في هذا الخصوص. تُصاغ النتيجة في غاية الوضوح: إنَّ مشاركة الصين في النظام الدُولي عمَلٌ معقّدٌ وغالبًا ما يكون عملاً متضاربًا في خضمّ التقدم. في الحقبة المايوية لطلما اتخذت الصين موقفًا عدائيًا من النظام الدُولي، لكن مع بزوغ فجر الإصلاح ودخول مرحلة الانفتاح في أواخر السبعينيات اتّسم مسار سياسة الصين اتجاه نظام ما بعد الحرب بكونه أكثر دعمًا. كما حذت هذه الأخيرة حذوَّ مئات المؤسسات الرائدة، وعملت تدريجيًا على تعزيز دعمها المباشر وغير المباشر للكثير من الأنشطة والقواعد متعددة الأطراف، وأعربت عن عزمها على تفعيل دورها في الحوكمة العالمية.

مع ذلك، بعد السوابق التي مارستها القوى الكبرى الأخرى، أظهرت الصين -التي تُعدّ دولة ذات قوة متزايدة- نيّتها ورغبتها في مواجهة جوانب النظام الحالي ومراجعتها. من جهة، أنشأت الصين في بعض الحالات عددًا من المؤسسات - كالبنك الآسيوي للاستثمار في البنى التحتية (أيه.أي.أي. بي)- تُلَبّي بشكلٍ أكبر مصالح الصين ولكن من شأنها أن تكون نظيرةً لمؤسسات قائمة حاليًا - مما يدل على ظهور حالة من المنافسة. أما في ما يتعلّق بقضايا أخرى كحقوق الانسان فقد جعلت بكين الدعم الذي تُقدّمه مشروطًا بإعادة تعريف مصطلحات أساسية، تعكس ميول الصين وخياراتها المفضلة. من جهةٍ أخرى، وفي ما يخص التجارة ومنع الانتشار، دعمت الصين قواعد أساسية - لكنّ سلوكها لم يرقَ إلى مستوى الامتثال الكامل لهذه القواعد،

<sup>1</sup> هذه ترجمة حرفية للخلاصة التنفيذية للتقرير أعدتها بتول فقيه.

<sup>2</sup> Michael J. Mazarr Timothy R. Heath Astrid Stuth Cevallos, China and the International Order, Rand, 2018.

وبدا في حالات أخرى (كما في سياستها الصناعية) مدروسًا بفعالية لينجح في التحايل على منطلق هذه القواعد.

إذًا يُقيّم هذا التقرير طبيعة مشاركة الصين في النظام الدولي، ويعتبر جزءًا من دراسةٍ أشمل أجرتها مؤسسة راند حول مستقبل النظام الدولي الليبرالي، أي ما يتمحور حول مشروع بناء نظامٍ دوليٍّ مستدام. وفي سبيل إتمام هذا التقييم تُدرُس التحليلات مشاركة الصين في المؤسسات الدولية وتقيدها بالأنظمة الدولية، بالإضافة إلى التزامها بمجموعة القواعد المقررة والمستوى الرفيع من الدعم الذي تُقدّمه في مجالي التنسيق متعدد الأطراف وحل المشاكل تحت إشراف النظام العالمي السائد. استعان باحثو مؤسسة راند بالأدلة المتوفرة حول سلوك الصين في هذه المجالات، كما عملوا على تحليل الوثائق الرسمية التابعة للصين ومجموعة الكتابات العلمية. علاوةً على ذلك، لجأ الباحثون إلى الاطلاع على آخر مستجدات الأنشطة والتوجهات الراهنة، وجمع البيانات حول العديد من المجالات التي تُعتَبَر على قدرٍ عالٍ من الأهمية، كأدلةٍ تُثبت امتثال الصين لمنع الانتشار ولنشاطات داخل الأمم المتحدة. كذلك اجتمع عددٌ من الباحثين المتخصصين حول دائرةٍ مستديرةٍ بُغيةً تقييم الأدلة الأساسية.

وتشير التعليمات الواردة في المؤتمر الحزبي التاسع عشر إلى أنّ الصين تعتزم إرساء نهج أكثر جرأة في ما يخص مسائل القيادة الدولية، وتسعى إلى تعزيز انخراطها في المؤسسات والقضايا الجوهرية كمسألتي حفظ السلام وتغيّر المناخ. في الوقت عينه، من الممكن أن تشدّد الصين جهودها لتتحدّى المعايير التي تتوافق مع المبادئ الديمقراطية والليبرالية التي لطالما عارضتها. ونظرًا إلى استبعاد إمكانية أن تتفوّق الصين في أي وقتٍ قريب على الولايات المتحدة، في أي مقياس من مقياس القوة الوطنية، فليس واردًا أن تحل الصين محلّ الولايات المتحدة كقوةٍ بيدها التحكم بالقواعد العالمية.

وتجدر الإشارة إلى أن قوة الصين المتعاضمة تزيد بالفعل من حدة المنافسة مع الولايات المتحدة، في ما يتعلق بالقيادة والنفوذ داخل النظام الدولي؛ بشكلٍ أساسي على المستوى الإقليمي كما بشكلٍ متزايدٍ على المستوى العالمي. في الواقع، في مجالات تخص بعض القضايا (كمسألة تغير المناخ) وفي بعض الأماكن الجغرافية (كبعض الدول التي تأثرت بمبادرة الحزام والطريق)، تتفوق الصين على الولايات المتحدة لناحية قدرتها على التأثير. وحول ما إذا كان

التنافس المتنامي على النفوذ والقيادة مع الولايات المتحدة في صياغة شروط النظام الدولي سيتصاعد إلى ديناميكيات تُدمر هذا النظام، فالأمر لم يتحدّد بعد.

إذاً لعلّ أبرز التحديات التي تنطوي عليها هذه الدراسة تكمن في كون مسألة النهج المستقبلي للصين تجاه النظام الدولي مرتبطةً ارتباطاً وثيقاً بمسائل استراتيجية أوسع نطاقاً تتعلق بتطور قوة الصين وحيوية النظام الدولي وصرامة التزام الولايات المتحدة بقيادته. الجدير بالذكر أن تطور هذه المتغيرات ليس بالأمر الذي يمكن التنبؤ به بكل ثقة. وبالتالي، يجب على أي تحليل لنهج الصين في ظل نظام دولي مشترك - وربما الاستجابات السياسية الاستراتيجية للولايات المتحدة مع ذلك النهج - أن يعي وبجديّة حقيقة أنها تُعنى بهدف متحرّك. كذلك لا تفتح البيانات والتفسيرات المتاحة حالياً الفرصة أمام إصدار احكام مطلقة على المدى المتوسط.

مع أخذ هذا الشأن الواسع بعين الاعتبار - وإضافةً إلى التعقيدات التي تساور سلوك الصين حتى الآن - تقدم هذه الدراسة ثلاث نتائج رئيسية منبثقة من علاقة الصين بالنظام الدولي.

أولاً، من المتوقع أن تطالب الصين بنفوذ أكبر في النظام الدولي كشرطٍ لدعمه. وبشكلٍ عام، نظراً إلى اتباع هذه الأخيرة سياسة جديدة لمشاركتها الدولية في الثمانينيات - مع وضعها جانباً القضايا (القيم الليبرالية وحقوق الإنسان) التي يخوض حولها الحزب الشيوعي الصيني أعلى درجات الصراع مع النظام الذي تقوده الولايات المتحدة - فإن مشاركة الصين في النظام الدولي تنافسُ الدولَ الأخرى من حيث المستوى والجودة. كما أصبحت الصين تُعتبرُ المؤسسات والعمليات متعددة الأطراف مهمةً لا بل أساسيةً بالنسبة إليها لتنجح في تلبية مصالحها. ومع ذلك، أسوةً بالولايات المتحدة ونظيراتها من القوى الكبرى، وبعد أن لاحت لها مصالح حيوية على المحك طالبت الصين التي تزداد قوتها، بأن تشملها استثناءات من القواعد والأنظمة. وفي ظل نمو دورها في المجتمع الدولي من المرجح أن تطالب أيضاً بإجراء تغييرات في المؤسسات والمعايير، لتعكس قوتها وخياراتها المفضّلة والقيّمة كشرطٍ لدعمها. وتوثّق الوقائع أن الرئيس شي جين بينغ قد دعا الصين في المؤتمر التاسع عشر للحزب في عام 2017 إلى أن تصبح بحلول منتصف القرن "الدولة العظمى على المستوى العالمي" من حيث القوة الوطنية الشاملة و "النفوذ الدولي". ومع ذلك من غير المحتمل أن تتعارض هذه المطالب مع الطبيعة الأساسية للنظام الدولي.

ثانياً، إذا تطلعتنا إلى المستقبل تتضح إمكانية أن يستمر نظام دولي معزز ومتعدد الأطراف في توفير أداة حاسمة للولايات المتحدة وبلدان أخرى لتشكيل قوة الصين الصاعدة وتقييدها. كما تخلق القوة الجماعية المتزايدة للعالم النامي فرصاً أمام الولايات المتحدة، بغية أن تُشرك دول هذا العالم في بناء نظام دولي أكثر مرونة. والدليل على صحة ما سبق أمران: الأول، يمكن للإصلاحات التي تُوظف مصالح القوى الصاعدة من خلال تعددية أكبر أن تجعل النظام الدولي أكثر استجابة وقوة. أما الثاني فيوفر نظام متعدد الأطراف مدعوم على نطاق واسع نفوذاً أعظم للولايات المتحدة: كما أن انخراط عدد أكبر من البلدان في هذا المجال من شأنه أن يساعد في صياغة المعايير التي على أساسها يتم الحكم على الدول الفردية، من أجل وضعها ومكانتها وتأثيرها. من المحتمل أن يؤدي هذا بدوره إلى تحفيز الصين على المشاركة وتقييد سلوكها أو مخاطرها، مروجاً لعملية توازن متعددة الأطراف تركز على قواعد نظام متفق عليه بين الطرفين.

وتشمل أمثلة الإصلاحات الرامية إلى بناء تعددية الأطراف وتعزيز المعايير: اتخاذ تدابير من أجل توسيع دور الصين والاقتصادات النامية الأخرى في صندوق النقد الدولي، والعمل على تفعيل مشاركة الصين في مجال التوسط لحل النزاعات الدولية عن طريق الأمم المتحدة. ومن غير المرجح أن تحدّد الإصلاحات الرامية إلى استيعاب مصالح الصين والقوى الصاعدة الأخرى سلوك الصين؛ بل ستظل قيادة الولايات المتحدة القوية مدعومةً بالقوة العسكرية، وبالتعاون مع شبكة حلفائها وشركائها ستبقى أساسيةً لجعل الصين تغضّ النظر عن كل ما يتعرّض له جيرانها من أشكال العدوان العنيفة والخطيرة. ومع ذلك يمكن لنظام متعدد الأطراف يتّسم بالمرونة والاستجابة أن يلعب دوراً حاسماً في تحفيز الصين على العمل في المقام الأول سواء داخل المؤسسات الدولية أو خارجها.

أخيراً، بالنسبة إلى التعديلات التي ستطرأ على هوامش النظام، استجابةً للخيارات التي تتمتع بالأفضلية لدى الصين، فإن التهديد الذي سيجرب عنها سيطاول المستقبل الذي تنفر فيه الصين من النظام الدولي بقدر أكبر من هذا النظام بحدّ ذاته. في هذا السياق، أعرب بعض المراقبين عن قلقهم إزاء الآثار الناجمة عن المعايير أو المؤسسات البديلة التي تروّج لها الصين، مثل إنشاء بنك الاستثمار الآسيوي، لتنجح في تمكين الاستثمارات المتعلقة بشؤون التنمية في آسيا من دون الشروط (التابعة لحقوق الإنسان أو سيادة القانون أو معايير العمل والمعايير البيئية) التي تبرز عادةً مصحوبةً بجهود بنك التنمية الآسيوي الحالي. وعلى الرغم من أن

المبادرات التي تقودها الصين تتحدى قيادة الولايات المتحدة ونفوذها فإنها لا تُشكّل خرقاً أو تهديداً جوهرياً لنزاهة النظام الدولي. واستناداً إلى وجود نظام دولي يتميز بحضور صيني واسع النطاق، ولكن يظل في الوقت عينه مستقرًا وفعالاً ومن شأنه أن يخدم مصالح الولايات المتحدة بزخم أكبر من نظام دولي تشوبه النزاعات وتُستبعد فيه الصين؛ يتعين على الولايات المتحدة أن تسعى إلى إيجاد طرق للمشاركة في المبادرات التي تقودها الصين، وبالتالي خلق فرص مناسبة لها لتدخل في عداد المؤسسات القائمة حالياً.

يتبين جلياً عند النظر إلى دور الصين المستقبلي في النظام الدولي أن الولايات المتحدة بإمكانها أن تطمئن إلى حدٍ كبير حيال الشرعية والثقة التي عبرت عنها معظم الدول بالنسبة إلى النظام الدولي، على الرغم من أن استطلاعات الرأي تشير إلى أن الصين استطاعت في خلال السنوات القليلة الماضية أن تحرز تقدماً ملحوظاً في مجال تضيق الفجوة في الأفضلية مع الولايات المتحدة. واستناداً إلى العديد من التدابير والإجراءات، بما في ذلك إجمالي الناتج المحلي والإنفاق العسكري، تبقى الولايات المتحدة في المستقبل المنظور أقوى دولة في العالم، وبالتالي ستبقى القوة الرائدة وصاحبة القيادة الأقوى في النظام الدولي.

بشكلٍ عام، تُعتبر بكين أن الولايات المتحدة ساهمت من منظور القيادة في ارساء السلام والازدهار الدولي باتباع بعض الطرق الهامة، حتى لو كانت خلافاتها مع واشنطن قد تعاضمت على مدى الزمن.

وتجدر الإشارة إلى أن دور الصين في رسم النظام الاقتصادي والأمني في آسيا أشبه بالجزء الأكثر إثارة للجدل في سياستها الخارجية في المستقبل. كما أن تصميمها على أن تصبح القوة العظمى في آسيا سيخلق لا محالة ميداناً واسعاً من التنافس مع الولايات المتحدة. كذلك ستبقى مسألتنا موازنة القوة الصينية وحماية مصالح الولايات المتحدة من المهام الصعبة، خاصةً مع الأخذ بعين الاعتبار حقيقة أن واقع التكامل الاقتصادي جعل استراتيجيات الاحتواء على نمط الحرب الباردة غير قابلة للتطبيق. ومع ذلك فلا يمكن الجزم بالنتيجة.

واللافت أن قدرة الصين على تحقيق طموحها مقيّدة بانعدام ثقة العديد من الدول الآسيوية بقوتها والقلق الذي ينتابها إزاء ذلك. وبقدر ما تحاول بكين فرض الهيمنة الإقليمية من خلال الجهود التي تفشل في تمثيل مصالح البلدان الأخرى بشكل كافٍ ستخلق حتماً - بعد أن خلقت بالفعل - ردود فعل مضادة من قبل الدول الإقليمية. ولذلك هناك حدود لمدى قدرة الصين



على الاستفادة من المبادرات الاقتصادية الجيوسياسية الرئيسية مثل البنية التحتية والجهود المتعلقة بالتجارة، في سبيل ربط أوروبا وأفريقيا والصين من خلال مبادرة الحزام والطريق لرشوة الدول المشاركة أو إجبارها على تقديم عروضها. وعلاوةً على التحديات الهائلة التي تقف في وجه استدامة النمو الاقتصادي تواجه الصين العديد من العقبات وهي تبذل جهودها لتُشكّل لصالحها نظاماً اقتصادياً وأمنياً في آسيا.

إذًا، تؤيد هذه الدراسة نهجاً أميركياً مكوناً من جزئين يخصّان مستقبل مشاركة الصين في النظام الدولي.

أولاً، يجب على الولايات المتحدة تطوير استراتيجية شاملة لدعم وتوسيع دور الصين في النظام الدولي. يجب أن تُبذل في ظل هذه الاستراتيجية جهود حثيثة قادرة على استيعاب الصين في المؤسسات العالمية القائمة، مثل صندوق النقد الدولي، وكذلك إتاحة الفرصة أمام الولايات المتحدة ودول أخرى للمشاركة في المبادرات التي تقودها الصين، مثل مبادرة البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية ومبادرة الحزام والطريق. تنبع هذه التوصية من افتراض أكثر شمولية يتمحور حول فكرة أن الولايات المتحدة لا تستطيع أو بالأحرى لا يجب عليها أن تعارض قوة الصين بحد ذاتها، بل يجب أن تسعى بدلاً من ذلك إلى السير في اتجاه يعزّز مجموعة المؤسسات والقواعد القائمة. في خضمّ هذه العملية ينبغي على الولايات المتحدة أن تلجأ إلى تعاونٍ موسّع في سبيل بناء علاقات وطيدة وطويلة الأمد مع المسؤولين الصينيين على جميع المستويات والصُعد وفي ما يخص مختلف القضايا، في موازاة استمرارها في ترسيخ العلاقات مع حلفائها وشركائها.

لتكون الأمور على قدر من الوضوح، تجدر الإشارة إلى أن هذه التوصية لا تفترض أن تخفّف هذه الجهود من مطالب الصين أو تخفض درجة الحزم التي تدفع بها المطالب الإقليمية أو غيرها. بل على العكس تماماً، تفترض هذه الدراسة التحليلية أن قوة الصين المتنامية والثقة بالنفس ستقودنا إلى حقبةٍ من التوتر والتناحر الصيني-الأميركي المتصاعد. في هذا السياق، لا يتمثل التحدي الاستراتيجي الرئيسي للولايات المتحدة في "منع" نمو الصين أو استرضاء مطالبها بشكل أساسي ولا حتى في منع حصول مثل هذا التنافس. إنما يتمثل التحدي في إدارة التنافس المستجد من خلال اتباع طرق تتفادى احتمال حصول أي صراع رئيسي، وإفساح المجال أمام إمكانية التعاون على أكبر عدد ممكن من القضايا ذات الاهتمام المشترك، وحماية

المصالح الأميركية الحيوية. ولا بد من التأكيد على أن تشجيع الصين على دعم القواعد والمبادئ والمؤسسات ذات النظام المشترك - بالتزامن مع العمل على الحفاظ على تحالف الديمقراطيات التي تتشابه في طريقة التفكير بالنسبة إلى جوهر ذلك النظام، من أجل تعزيز النفوذ الأميركي - يمكن أن يكون عنصرًا أساسيًا في أي استراتيجية ترمي إلى تحقيق تلك الأهداف.

ثانيًا، ينبغي على الولايات المتحدة أن تواصل ثني الصين عن توظيف أشكال مختلفة من العدوان العنيف لتحقيق طموحاتها الإقليمية. وفي حين أن العديد من ادعاءات الصين وإجراءاتها المحددة تهدف إلى التنديد بالقانون الدولي الرسمي بدلاً من انتهاكه بشكل مباشر، يمكن لجهود هذا البلد أن تهدد بشكل متزايد معايير عدم الاعتداء على الأراضي والمخاطر الإقليمية إلى درجة أن تصبح الصين أكثر عدوانية في السعي وراءها. وبالطبع ليست الدول الإقليمية ساذجة بشأن سيناريوهات استعراض العضلات التي من الممكن أن تقوم بها الصين، وتأمل هذه الدول أن تلعب الولايات المتحدة دورًا أساسيًا في عملية الردع. لذلك، يتركز هدف العنصر الثاني من استراتيجية الولايات المتحدة على تأمين الاستعداد العسكري، لممارسة الردع الموثوق به ضد التحديات العدوانية التي تواجه النظام الدولي. إضافةً إلى ذلك، في ما يندرج تحت إطار بعض الحالات الخاصة التي تتضمن قيمًا جوهرية تتعلق بحقوق الإنسان والديمقراطية، يجب على الولايات المتحدة أن تؤكد من جديد التزامها بالقواعد التي تعكس تلك القيم وتقاوم الجهود التي تبذلها الصين لتغييرها - ولكن بطريقة محسوبة ومبنية على القيم والاهتمامات المشتركة.



## مستقبل العلاقات الإسرائيلية التركية<sup>1</sup>

شيرا إيفرون، مؤسسة راند، 2018<sup>2</sup>

قدّم هذا التقرير نظرة عامة إلى العلاقات الإسرائيلية التركية اعتبارًا من كانون الثاني/يناير 2018. كما أوضحنا سابقًا، إن العلاقات بين "إسرائيل" وتركيا منذ تقارب حزيران/يونيو 2016 كانت غير متناسقة. اتصف أول 11 شهرًا بعد الاتفاق تقريبًا بالاتجاهات والأجواء الإيجابية، وذلك في المجال الاقتصادي بشكل أساسي بالإضافة إلى استعادة العلاقات الدبلوماسية والحفاظ عليها؛ كانت هناك علامات على مناقشات عسكرية أولية حول موضوع الناتو بالدرجة الأولى. ومع ذلك فإن التوترات الدبلوماسية قد نشأت منذ ذلك الحين لتذكّر المراقبين أن الاختلافات الأساسية لا تزال قائمة بين هذين الحليفين السابقين.

في أيار/مايو 2018، بعد أن قتل جيش الدفاع عشرات الفلسطينيين وأصيب 2000 بجروح في الاحتجاجات العنيفة في غزة، طردت تركيا السفير الإسرائيلي، وردّت "إسرائيل" بطرد القنصل التركي من القدس؛ هذه الأحداث كانت مصحوبة بالإذلال العلني للموظفين الدبلوماسيين وحرب كلامية بين سياسيي تركيا و "إسرائيل". وفي مواقف عديدة قبل ذلك انتقد أردوغان "إسرائيل" بعد أن وضعت الأخيرة سياسات مثيرة للجدل تتعلق بالفلسطينيين. "إسرائيل"، التي كانت تتجنب الرد على أردوغان منعا للتصعيد، غيرت سياستها وردّت بالمثل. إن هدف الحكومة الإسرائيلية من توبيخ أردوغان وغيره من القيادات التركية هو أن تُظهر لتركيا بأنها لن تحني رأسها إلى أجل غير مُسمّى، على أمل وقف الضربات المعادية لـ "إسرائيل". ومن المبكر القول ما إذا كانت هذه الاستراتيجية تحقق هدفها، لكن حتى الآن لا يبدو أنها جعلت أردوغان يخفض لهجته.

<sup>1</sup> ترجمة وإعداد أليسار حمدان.

<sup>2</sup> Shira Efron, The future of Israeli – Turkish Relations, RAND corporation, 2018.

كانت توبيخات السياسيين الإسرائيليين موجّهة إلى أردوغان شخصياً، مهاجمين حكمه الأوتوقراطي ومعاملة الأقليات، وخاصة الأكراد. وهذا الرد الذي أخذ طابعاً شخصياً ليس من قبيل الصدفة. في نظر "إسرائيل"، إن تركيا التي كانت متعددة الأوجه ومتنوعة لم تعد كما كانت بعد أن تولّى رئاستها رئيس أوتوقراطي، غير موثوق، وربما معادٍ للسامية. ونتيجة استفتاء 16 نيسان/أبريل 2017، الذي منح أردوغان صلاحيات كاسحة، أعاد التأكيد على شكوك "إسرائيل" بأن حكمه لتركيا على مدى 15 عاماً سيمتد حتى يصبح أكثر مركزية، وربما سيؤدي إلى مزيد من الانقسامات.

إن الانقسامات الرئيسية بين "إسرائيل" وتركيا هي على الجانب السياسي، كما ناقشنا في الفصل الخامس. وتشمل هذه الانقسامات: الأولويات المختلفة في سوريا، والتي تؤثر على مناهجها تجاه إيران، والخلافات حول القضية الكردية. إضافة إلى ذلك، فإن تدهور العلاقات التركية الأميركية عام 2017 وضع "إسرائيل" وتركيا على جانبيين متعارضين لمعسكر الولايات المتحدة. ومع ذلك فإن نقطة الخلاف الرئيسية بين البلدين لم تتغير منذ عقود، وهي الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. كانت العلاقات الإسرائيلية-التركية دائماً حساسة للتطورات في كل من الصراع العربي الإسرائيلي، والصراع الفلسطيني الإسرائيلي. في حين أن تركيا بعيدة عن أن تكون البلد الوحيد الذي ينتقد سياسات "إسرائيل" تجاه الفلسطينيين، وكغيرها من الدول في العالمين العربي والإسلامي، تستخدم الخطاب المعادي لـ "إسرائيل" للحصول على الدعم المحلي والإقليمي، فإن سلوكها غير طبيعي بالنسبة للدول التي تتمتع بعلاقات إيجابية مع "إسرائيل". أن الكلمات التي يختارها أردوغان في خطابه تعكس، في نظر "إسرائيل"، معتقداته المعادية للسامية. كما يُنظر إلى حكومته على أنها تضيي الشرعية على انتشار مثل هذه الآراء في تركيا من خلال وسائل الإعلام المحلية وتهميش المجتمع اليهودي في تركيا. لهذا السبب، لا ترى "إسرائيل" تركيا كشريك يعتمد عليه في الأمور الحساسة "ما دام أردوغان في الرئاسة".

بالرغم من ذلك تمتلك "إسرائيل" وتركيا بعض المصالح المشتركة القوية. في الساحة الاقتصادية، قد تستفيد الدولتان من مزيد من التعاون في التجارة والسياحة والطاقة. على الصعيد الأمني والدبلوماسي، كلاهما يهتم بمنع حدوث أزمات إنسانية في غزة. بالرغم من وجود شكوك بشأن التزام تركيا مع المعارضة المناهضة لـ إيران في سوريا، والاشتباه في أنها تفضل حماية مصالحها الضيقة التي تخدم أهدافها في مواجهة الأكراد، فإنها على المدى

البعيد تعارض توسع النفوذ الإيراني في الشرق الأوسط. ونظرًا لدورها الإقليمي الحاسم كدولة سنيّة كبيرة، وموقعها الإستراتيجي بين آسيا وأوروبا، مع قاعدة سكانية متعلمة تعليمًا عاليًا، تُعتبر تركيا مهمة جدًا.

في الماضي لم يكن لدى "إسرائيل" أي بديل لـ تركيا اقتصاديًا، ودبلوماسيًا، وأمنيًا، لكن الوضع مختلف الآن. من المنظور الاقتصادي، كما هو موضح في الفصل الرابع، شكلت اليونان وقبرص بديلًا لتركيا كوجهة سياحية قريبة بأسعار معقولة لأعداد كبيرة من السكان اليهود (على الرغم من أن السياحة إلى تركيا بين العرب الإسرائيليين في ارتفاع). إضافة إلى ذلك، ومع أن "إسرائيل" وتركيا لا تزالان في بداية صفقة الغاز، إلا أن "إسرائيل" تقوم بدراسة البدائل الأخرى، حيث يجري التفاوض بشأن خط الأنابيب (East Med) مع قبرص واليونان وإيطاليا. بالإضافة إلى ذلك، في حين أن تركيا تسعى إلى الحد من اعتمادها على الغاز الروسي، فإن تعاونها في أواخر عام 2017 مع موسكو في دفع خط أنابيب الغاز TurkStream من روسيا إلى تركيا وكذلك مشروع محطة Akkuyu للطاقة النووية، يشير إلى أن هذا الأمر لم يعد أولوية. لقد كانت كل من "إسرائيل" وتركيا فعّالة من الناحية التاريخية في فصل الاقتصاد عن السياسة، لكن المناخ السياسي "السام" بين البلدين يضيف المخاطر السياسية التي قد يرغب المستثمرون ورجال الأعمال في تجنبها، وربما يعيق ذلك التقدم على الجبهة الاقتصادية.

في غضون ذلك، وجدت "إسرائيل" بدائل للدور الدبلوماسي والأمني الذي كانت تلعبه تركيا. حلّت اليونان وقبرص وبلدان أخرى محل تركيا في إجراء مناورات عسكرية مشتركة بعد أن أُغلق المجال الجوي التركي بوجه رحلات جيش الدفاع الإسرائيلي. علاوة على ذلك، خلال الفترة من العام 1990 إلى معظم العام 2000 كانت تركيا سوق تصدير مهمًا للصناعات الدفاعية الإسرائيلية، والآن أصبحت الأسواق الأخرى الأكبر، مثل اليابان وكوريا الجنوبية والهند، متاحة وتوفر فرصًا مربحة، (الأخيرة منها الآن هيأن الهند أصبحت المشتري الرئيسي للسلاح الإسرائيلي). بالإضافة إلى ذلك، في حين كانت تركيا تاريخيًا الحليف الوحيد الأغلبية المسلمة أصبحت "إسرائيل" تتمتع بعلاقات خلفية مع المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. أما العلاقة مع مصر والأردن، والتي أبرمت معها "إسرائيل" اتفاقيات سلام، قد تحسّنت بشكل مطرد. وتتشترك جميع هذه الدول في مخاوف "إسرائيل" بشأن إيران، إلى جانب جماعة الإخوان المسلمين وحماس، والتي يحددها حزب العدالة والتنمية أيديولوجيًا.

كل هذا لا يعني أن "إسرائيل" وتركيا لم يعد لديهما مصالح مشتركة. لكن إذا كان سجلّ العلاقات الثنائية الذي يعود تاريخه إلى 69 عامًا يعلّمنا درسًا واحدًا، فهو أن العلاقات التركية الإسرائيلية على المدى القريب والمتوسط ستترتبط بالتطورات على الجبهة الفلسطينية. من المفترض أنه إذا استمرت الاتجاهات الحالية ستظل العلاقات كما هي – أي ستبقى العلاقات السياسية والأمنية باردة، بينما قطاعات الأعمال والتجارة ستعمل على توسيع العلاقات. من المتوقع حدوث انفجارات دورية تتعلق بالقضية الفلسطينية. وفقًا لهذا السيناريو قد لا تنهار العلاقة تمامًا، لكن التهديدات بقطع العلاقات والطرده المتبادل لمبعوثي كل منهما لن تكون مساعدة.

ستستمر "إسرائيل" وتركيا في تقاسم الأهداف المشتركة ويجب أن تتوصلا معًا لطرق من شأنها إصلاح وإعادة تأهيل غزة بمجرد أن تهدأ الأمور بعد أزمة أيار/مايو 2018. كلا البلدين مهتمان بمنع وقوع كارثة إنسانية في غزة، وما زالت "إسرائيل" ترحب بالجهود التركية في إعادة الإعمار. أحد التحديات بالنسبة لـ "إسرائيل" هي أن المساعدات من الجانب التركي إلى غزة يتم توجيهها من خلال العديد من الحكومات والهيئات الحكومية والمنظمات غير الحكومية، بما في ذلك IHH. في آذار/مارس 2017، اعتقلت "إسرائيل" مدير فرع غزة في المنظمة الحكومية التركية الدولية وكالة التعاون والتنمية (TIKA) بعدما اشتبهت بأنه يوجه مساعدات مالية للجناح العسكري في حماس وارتبط هذا العامل بـ IHH أيضًا. وعبرت وزارة الشؤون الخارجية التركية عن تضامنها مع عامل TIKA، مخاطرة بتصعيد محتمل بين تركيا و"إسرائيل". وبالرغم من أن هذا الحادث يندرج بوجود علاقات عسكرية قوية بين تركيا وحماس، أكدت الحكومة الإسرائيلية أن تركيا لم تكن على علم بأفعال المدير وأن حماس استفادت من سخاء تركيا. ومن المتوقع أن تظهر مثل هذه التطورات في الوقت المناسب، وعلى أساس الطريقة التي ستتعامل بها الحكومات التركية والإسرائيلية مع هذه التطورات يتحدد إلى أي مدى سوف ترتفع التوترات.

كانت أزمة حزيران/يونيو 2017 حول الحرم القدسي الشريف مثالًا على أسلوب التلطيف المحتمل الذي قد تتبناه تركيا و "إسرائيل". بعد تبادل الاتهامات على الموقع المقدس، طلب أردوغان التحدث مع ريفلين بدلًا من ننتياهو. لبى ريفلين الدعوة على الرغم من اعتراضات وزارة الخارجية والخطاب السياسي الذي اقترح أن "إسرائيل" يجب أن تنتقم، بالإضافة إلى مراجعة العلاقات مع تركيا، الإعراف بكردستان المستقلة، والإعراف بالإبادة الجماعية للأرمن.

هذه المكالمات الهاتفية أو وضحت كيف يمكن الحفاظ على العلاقات الدبلوماسية بين "إسرائيل" وتركيا حتى في ذروة الأزمة.

إن أي تغيير جوهري، سواء للأفضل أو للأسوأ، في الساحة الإسرائيلية-الفالسطينية يمكن أن يغيّر العلاقات الإسرائيلية التركية في أحد الاتجاهين ويعتبر المحللون أن حرباً أخرى في غزة ليست سوى مسألة وقت من وجهة نظر "إسرائيل"، يمكن للعلاقات الثنائية تحمّل مثل هذه الحرب ما دامت تركيا تفصل بين روابطها الأيديولوجية القوية والعملية مع حماس ودعمها للفلسطينيين، وبين علاقاتها الثنائية البراغماتية مع "إسرائيل". هذا الأمر قد لا يكون بهذه البساطة كان الإسرائيليون في مجال الدفاع يخافون من التصعيد في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، سواء كان ذلك في جولة أخرى من القتال في غزة، أو انتفاضة ثالثة، أو ضم "إسرائيل" لأجزاء من الضفة الغربية (كما اقترح أعضاء معينون في الحكومة) سيجعل تركيا تسحب سفيرها وتجمّد العلاقات مرة أخرى؛ وقد تحققت توقعاتهم في أيار/مايو 2018. في وقت كتابة هذا التقرير، من غير الواضح ما إذا كانت هذه القطيعة دائمة. من الواضح أن التطورات السلبية على الجبهة الفلسطينية ستضع عوائق هائلة أمام العلاقات الإسرائيلية التركية.

بدلاً من ذلك، من الآمن أن نفترض أن انفراجة جادة في عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية سوف تؤدي إلى تغييرات في سياسة تركيا تجاه "إسرائيل" والمساعدة في التقريب بين الدولتين. كما هو الحال في مؤتمر مدريد للسلام عام 1991، واتفاقات أوسلو وفك الارتباط الإسرائيلي من غزة الأرجح أن ترد تركيا بشكل إيجابي فيما يتعلق بالتقدم على الجبهة الفلسطينية كما أنها ستعزّز روابطها مع "إسرائيل". ومن ناحية أخرى، بعد أن سعت تركيا إلى لعب دور الوسيط في الماضي فهي لا تزال مهتمة بتوسط في المحادثات بين الإسرائيليين والفلسطينيين وتساعد على دفع دولتين لحل الصراع.

في غياب أي تطور هادف على الجبهة الإسرائيلية - الفلسطينية، أو أي تغييرات سياسية جوهريّة في "إسرائيل" أو تركيا أو المنطقة - لا يبدو أي منها محتملاً في المستقبل القريب - يجب أن تكون "إسرائيل" وتركيا أكثر تحفّراً للحفاظ على العلاقات وتحسينها. على الرغم من أن الخطاب المعادي لـ "إسرائيل" أصبح معياراً تشغيلياً بالنسبة لأردوغان فإن هذا ليس أمراً يرغب الإسرائيليون في التعوّد عليه. لكن توبيخهم له في المقابل قد لا يكون أكثر الطرق فعالية لوقف هذا الذم. على الرغم من قلة العوامل المحفّزة على التعاون فإن سبعة عقود من



العلاقات الثنائية أظهرت أنه عندما تريد "إسرائيل" وتركيا أن تتعاونوا تجدان طرقاً للقيام بذلك رغم الانقسامات.

كان دور الولايات المتحدة محورياً في تحقيق المصالحة الإسرائيلية التركية. بعد أن حاولت إدارة أوباما، لكن دون جدوى، منع تخفيض درجة العلاقات الدبلوماسية قامت بتسهيل تدابير بناء الثقة خلال سنوات الأزمة. وفي عام 2013، عملت بجد مع الطرفين لترتيب اعتذار من نتنياهو إلى أردوغان. ما الذي يمكن أن يفسر الجهود الأميركية في ذلك الوقت للتوسط بين "إسرائيل" وتركيا؟ من الواضح أن طبيعة العلاقات الإسرائيلية التركية كان لها العديد من الآثار المترتبة على الولايات المتحدة.

أولاً، إن العلاقات الإسرائيلية التركية الجيدة قد مكّنت من قيام محادثة ثلاثية استراتيجية بين الولايات المتحدة و "إسرائيل" وتركيا لتعزيز الاستقرار الإقليمي (أو على الأقل عدم إضافة عنصر معقد جديد إلى منطقة معقدة)، ومن تعزيز المصالح الاقتصادية المشتركة. هذه الدول الثلاث لديها تقليدياً مصالح متبادلة ضد إيران وسوريا ومكافحة الإرهاب. إن انضمام "إسرائيل" حديثاً إلى حلف الناتو يمكن أن يكون سبباً آخر للتعاون بين الولايات المتحدة وتركيا و "إسرائيل"، الأمر الذي يصب في مصلحة الولايات المتحدة ويتوقف على الموافقة التركية المستمرة.

إن أول قاعدة عسكرية دائمة للولايات المتحدة في "إسرائيل" كانت منشأة للدفاع الجوي، أنشئت في أيلول/سبتمبر 2017 تحت القيادة الأوروبية الأميركية وهي مؤشر آخر على الأهمية التي تعزوها الولايات المتحدة إلى العلاقات الأمنية مع "إسرائيل" في سياق الشرق الأوسط وأوروبا، وبصورة موسّعة، حلف الناتو.

للولايات المتحدة مصالح جيواستراتيجية واقتصادية في صفقة الغاز الإسرائيلية-التركية-القبرصية المحتملة. من وجهة نظر الولايات المتحدة، إن عضواً في الناتو (تركيا)، وشريكاً في الاتحاد الأوروبي (قبرص)، وحليفاً مهماً ("إسرائيل")، يمكن أن يكونوا هم المستفيدين من اكتشافات غاز البحر الأبيض المتوسط على حساب روسيا وإيران. من الناحية الاقتصادية، إن شركة Noble Energy Inc، ومقرها تكساس، هي ثاني أكبر شريك في حقل غاز Leviathan، مع حيازات تبلغ 39.7 في المئة. إضافة إلى ذلك وعلى الرغم من التحديات

الملحوظة، فإن علاقات تركيا مع حماس يمكن أن تكون مفيدة بينما تسعى الولايات المتحدة والمجتمع الدولي إلى تعزيز عملية سلام إسرائيلية فلسطينية.

على الرغم من هذه المصالح الثابتة تدهورت العلاقات بين الولايات المتحدة وتركيا منذ محاولة الانقلاب العسكري ضد أردوغان في منتصف عام 2016 ورفض الولايات المتحدة تسليم رجل الدين التركي المنفي فتح الله غولن الذي يحمله أردوغان مسؤولية الانقلاب.

بينما لعبت تركيا تقليدياً لعبة التوازن، محافظةً على روابط وثيقة مع الولايات المتحدة وحلف الناتو وكذلك على درجات متفاوتة من التعاون مع إيران وسوريا وروسيا، تشير التطورات الأخيرة إلى أن هذه اللعبة أصبحت أقل دقة. إن الرد التركي الشديد على اعتراف الولايات المتحدة بالقدس عاصمة لـ "إسرائيل"، والاحتجاج على هذه الخطوة، وسحب سفيرها إلى الولايات المتحدة بعد افتتاح السفارة الأميركية في القدس، يوحى إلى احتمال المزيد من التدهور في العلاقات بين الولايات المتحدة وتركيا.

على المدى البعيد، ترى الولايات المتحدة تركيا كلاعب إقليمي مهم - كبير، مكتظ بالسكان، ومتطور تقنياً، وقادر عسكرياً - يمكن أن يساهم في التوازن السني ضد إيران. إن علاقات إسرائيلية- تركية أفضل في هذا السياق ستكون هامة لتعزيز الاستقرار الإقليمي وحشد تحالف إقليمي يضم كلا البلدين لدحر النفوذ الإيراني. بينما كانت علاقات تركيا مع كل من الولايات المتحدة و "إسرائيل" في نقطة منخفضة من كانون الثاني/يناير 2018، لا يزال لدى الولايات المتحدة نفوذ قوي على "إسرائيل" وتركيا ويمكن لها استخدامه لمواصلة تسهيل التفاعلات الإيجابية بين الجانبين على مستويات متعددة. وإذا اختارت للقيام بذلك، يمكن للحكومة الأميركية دفع الجانبين للفصل بين اختلافاتهما الإيديولوجية وعلاقاتهما البراغماتية وتجنب الكلام التصعيدي حول القضايا الحساسة، سواء كانت تتعلق بالحرم الشريف أو بالاستقلال الكردي. بالإضافة إلى ذلك، فإن الولايات المتحدة يمكن أن يساعد في تشكيل العلاقات بين "إسرائيل" وتركيا على المدى الطويل من خلال متابعة عملية السلام الإسرائيلية-الفلسطينية بشكل جدي. إذا كان التاريخ مؤشراً فإن التحسن في العلاقات الإسرائيلية الفلسطينية سيعقبه تحسن في العلاقات الإسرائيلية التركية.



## برايان هوك:

### مدير مجموعة العمل حول إيران<sup>1</sup>

في السادس عشر من آب/أغسطس 2018 أعلن وزير الخارجية الأميركي مايكل بومبيو في مؤتمر صحفي عن تأسيس ما سمّاه "مجموعة العمل حول إيران". وبدسب بومبيو، ستكون المجموعة "مسؤولة عن توجيه ومراجعة وتنسيق جميع جوانب النشاط المتعلق بإيران وشؤونها"، ستقدم تقاريرها إليه مباشرة. وقد اختار بومبيو "برايان هوك" لقيادة هذه المجموعة، وقال إنه سيحمل اللقب الرسمي "الممثل الخاص حول إيران". عمل برايان مديراً لقسم تخطيط السياسات في وزارة الخارجية منذ شباط عام 2017، وقد وصفه بومبيو بأنه "يملك خبرة واسعة في السياسة الإيرانية تجعله مؤهلاً لقيادة مجموعة العمل حول إيران"<sup>2</sup>.

برايان هوك هو كبير المستشارين السياسيين لوزير الخارجية، إضافة إلى عمله كمدير لقسم تخطيط السياسات في وزارة الخارجية. وقبل عمله الدبلوماسي أسس شركة "Lattitude LLC" للاستشارات وهي شركة دولية استشارية مقرها في واشنطن العاصمة. شغل هوك عدداً من المناصب العليا في إدارة بوش الابن، منها مساعد وزير الخارجية للمنظمات الدولية، وكبير مستشاري سفير الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة (جون بولتون)؛ ومساعد خاص للرئيس لشؤون السياسة في مكتب رئيس موظفي البيت الأبيض، ومستشار في مكتب السياسة القانونية بوزارة العدل. مارس المحاماة في شركة Hogan & Hartson في واشنطن بين 1999-2003، وقبل ممارسة القانون، شغل منصب مستشار لدى كل من حاكم ولاية "أيوا" تيري برانستاد وعضو الكونغرس جيمس ليتش<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> إعداد علي مراد، باحث في مديرية الدراسات الاستراتيجية.

<sup>2</sup> US State Department, "Remarks on the Creation of the Iran Action Group", August 16<sup>th</sup> 2018.

<https://www.state.gov/secretary/remarks/2018/08/285183.htm>

<sup>3</sup> US State Department, "Biography of Senior Policy Advisor to the Secretary of State and Director of Policy Planning".

وفي شرح صلة هوك بملف إيران، قال وزير الخارجية بومبيو خلال المؤتمر الصحفي الذي أعلن فيه عن تعيين هوك في منصبه الجديد إنه "منذ قرار الرئيس بالانسحاب من الصفقة الإيرانية في أيار، لعب برايان دورًا مهمًا في تشكيل استراتيجيتنا لأقصى درجات الضغط الدبلوماسي والاقتصادي، وقد عمل دون كلل من أجل دفع أولويات السياسة الخارجية للرئيس ترامب عبر مجالات متعددة". وأضاف بومبيو "إن تجربة برايان الدبلوماسية وخبرته الواسعة في السياسة الإيرانية تجعله اختيارًا رائعًا لقيادة مجموعة العمل حول إيران في وزارة الخارجية".

بعد ساعات على طرد ريكس تيلرسون من منصب وزير الخارجية، شاع في الأوساط السياسية والإعلامية في واشنطن أن البيت الأبيض اتخذ قرارًا بتطهير دائرته الداخلية. وبحسب وسائل إعلامية أميركية، كان يُنظر إلى هوك على أنه من المساعدين المقربين لوزير الخارجية السابق تيلرسون، وحتى أن البعض ذهب إلى الاعتبار أن هوك استعمل منصبه في الخارجية لإنقاذ الاتفاق النووي مع إيران. هذا الرأي يتبنّاه المتشدّدون الداعون لإسقاط النظام في إيران، أمثال رئيس مركز سياسة الأمن ومديره التنفيذي "فرانك غافني" الذي علّق على تعيين برايان هوك في منصب مسؤول "مجموعة العمل حول إيران" بالقول: "حتى إذا كان الرئيس ترامب يريد مساعدة الشعب الإيراني على تحرير نفسه من حكم الشريعة التي تضطهده وتهددنا، ويريد من مجموعة العمل أن تفعل ذلك، فإن وضع برايان هوك في موقع المسؤولية لتنفيذ المهمة سيضمن عدم حدوث ذلك. هوك معادٍ بشدة لترامب، وقد استخدم حتى الآن وظيفته المرموقة في الدولة لإنقاذ صفقة أوباما (النووية)، ودعم النظام الإيراني"<sup>4</sup>.

يذهب البعض في تفسير بقاء برايان هوك في منصبه وعدم إقالته بعد رحيل تيلرسون إلى أنه يملك سمعة مهمة في دوائر السياسة الخارجية لدى الجمهوريين، وفي كونه استغل وجوده إلى جانب تيلرسون في البيت الأبيض لبنى علاقات مع كبار مستشاري ترامب كجاري كوشنر وستيفن ميلر. وكان كوشنر قد دعا هوك لمرافقته في رحلاته الخارجية أكثر من مرة،

<https://www.state.gov/r/pa/ei/biog/bureau/271414.htm>

<sup>4</sup>Centre for Security Policy, "Brian Hook is the Wrong Man for Trump's Policy on Iran", August 20<sup>th</sup> 2018. <https://www.centerforsecuritypolicy.org/2018/08/20/brian-hook-is-the-wrong-man-for-trumps-policy-on-iran/>

بالإضافة إلى تمكنه من نسج علاقة طيبة مع بومبيو بحكم أنه كان قد مثل وزارة الخارجية في اجتماعات مجلس الأمن القومي أكثر من مرة<sup>5</sup>.

لعب هوك دورًا أساسيًا في قيادة محادثات الإدارة الأميركية مع الأوروبيين بشأن تعديل الاتفاق النووي مع إيران. وفي فترة تهديدات ترامب بالانسحاب من الاتفاق، قبل إعلانه الانسحاب منه رسميًا بداية أيار الفائت، حاول هوك فرض الاستراتيجية الأميركية التي تطالب حلفاءها الأوروبيين بالموافقة على اتخاذ تدابير جديدة لتشديد الاتفاق حول البرنامج النووي وإدراج البرنامج الصاروخي الإيراني ضمن التعديلات على الاتفاق، وقد قاد شخصيًا محادثات مع فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة في هذا الإطار<sup>6</sup>.

في أغلب إطلاقاته الصحفية والإعلامية يعيد هوك تكرار ما أعلنه وزير الخارجية مايك بومبيو في أيار/مايو الماضي، عندما حدّد استراتيجية إدارة ترامب تجاه إيران من خلال قائمة الـ 12 مطلبًا من طهران للعودة عن العقوبات ضدها. في بداية تموز/يوليو الفائت صرّح هوك أنّ واشنطن تسعى لتقليص صادرات إيران من النفط لتصل إلى نسبة الأصفر، كوسيلة ضغط على الإيرانيين لإجبارهم على العودة إلى طاولة المفاوضات<sup>7</sup>.

في أكثر تصريحاته وضوحًا حيال مهامه كـ "الممثل الخاص حول إيران" وعلى رأس "مجموعة العمل حول إيران"، تحدّث برايان هوك في ندوة لـ "مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات" (إحدى أقوى أذرع اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة) نهاية آب/أغسطس الماضي، وشرح استراتيجية ترامب القائمة على مخاطبة الشارع الإيراني وتحريضه على نظام الجمهورية الإسلامية للثورة عليه عبر ضخ الكثير من السرديات التي تدّعي فساد قادة النظام ولا سيّما الرموز الدينية. وقد أثنى هوك خلال كلمته التي ألقاها أمام الندوة بقرار الفرنسيين تعليق سفر دبلوماسيهم غير الضروري إلى طهران، كخطوة احتجاجية على المخطط المزعوم لتفجير

<sup>5</sup> Bloomberg, "A Tillerson Ally Survives the Purge with Help from Friends", March 15<sup>th</sup> 2018.

<https://www.bloomberg.com/news/articles/2018-03-15/a-tillerson-confidant-survives-the-purge-with-help-from-friends>

<sup>6</sup> US State Department, "Briefing With Brian Hook, Director of Policy Planning", September 21<sup>st</sup> 2017.

<https://www.state.gov/r/pa/prs/ps/2017/09/274368.htm>

<sup>7</sup> Reuters, "U.S. aims to reduce Iran's oil revenue to zero -State Department official", July 2<sup>nd</sup> 2018.

<https://www.reuters.com/article/usa-iran/u-s-aims-to-reduce-irans-oil-revenue-to-zero-state-department-official-idUSS0N1RU029>

تجمع لجماعة خلق الإرهابية في بلجيكا في تموز/يوليو الماضي، ليتحدث عن حوار المستمر مع الأوروبيين منذ ما قبل انسحاب ترامب من الاتفاق النووي<sup>8</sup>.

فيما يلي جانب من كلمة هوك أمام الحضور في ندوة "مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات" حول طبيعة الأهداف التي يسعى لتحقيقها كمثل خاص حول إيران في الخارجية الأميركية:

*"المكوّن الأول لحملة الضغط على إيران هو العقوبات. لقد فرضنا 17 جولة من العقوبات المتعلقة بإيران. صنّفنا 145 من الأفراد والكيانات المرتبطين بإيران. وهذا يشمل ست جولات من التصنيفات فقط منذ قرار الرئيس ترامب حول الانسحاب من الاتفاق النووي في أيار/مايو الماضي".*

*"الهدف من العقوبات المشدّدة هو إجبار إيران على اتخاذ خيارات بسيطة ولكنها صعبة، تتمثل في وقف أو الاستمرار في السياسات التي تؤدي إلى فرض العقوبات. يجب أن يشعر قادة النظام بعواقب مؤلمة بسبب عنفهم، وصنعهم القرار السيئ، والفساد. هذا الضغط الضروري يعني إعادة فرض العقوبات الأميركية التي تم رفعها أو التنازل عنها كجزء من الصفقة النووية الإيرانية. عاد أولها إلى حيّز التنفيذ في السابع من آب/اغسطس، والدفعة المتبقية تدخل حيّز التنفيذ في الخامس من تشرين الثاني/نوفمبر. نعتزم إيصال واردات النفط الخام الإيراني العالمية إلى ما يقارب الصفر قدر الإمكان بحلول 4 تشرين الثاني/نوفمبر. كجزء من حملتنا لوقف تمويل النظام الإيراني للإرهاب، قمنا أيضًا بالشراكة مع الإمارات العربية المتحدة بتفكيك شبكة لتحويل العملات كانت تنقل ملايين الدولارات إلى قوة القدس التابعة للحرس الثوري الإيراني".*

<sup>8</sup> Foundation for Defense of Democracies: "Keynote Remarks by Brian Hook, Special Representative for Iran, U.S. State Department", August 28, 2018.

<http://www.defenddemocracy.org/content/uploads/documents/FDD-Summit-Brian-Hook.pdf>

"إننا نطلب من كل دولة لم تعد قادرة على تحمّل السلوك التدميري للجمهورية الإسلامية حماية شعبها من خلال الانضمام إلى حملة الضغط هذه. عنصر آخر حاسم في حملتنا هو التزام الوزير بومبيو بكشف ودشنية النظام والوقوف مع الشعب الإيراني. وكما فعل الوزير أثناء رحلته إلى مكتبة ريغان، فإنه سيواصل التعامل مع الشتات الإيراني سواء في الداخل (الأميركي) أو في جميع أنحاء العالم".

"ستستمر حملة الضغط التي نبذلها في فضح المداخل القذرة لتيارات النظام الحاكم، والنشاطات الخبيثة، والانتفاع الشخصي المنحرف، والقمع. يحق للشعب الإيراني نفسه معرفة المستوى العالي من المصلحة الذاتية التي تغذي أعمال النظام. ما نقوله متسق مع ما يقوله المحتجون من إيران. وفي نهاية المطاف فإن تحقيق المطالب الـ 12 التي طرحها الوزير بومبيو في أيار/مايو هو هدفنا".







المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق  
The Consultative Center for Studies and Documentation

مؤسسة علمية متخصصة تُعنى بحقلي  
الأبحاث والمعلومات، وتهتم بالقضايا  
الاقتصادية والاجتماعية وتواكب المسائل  
الاستراتيجية والتحوّلات العالمية المؤثرة.

هاتف 01/836610

فاكس 01/836611

خليوي 03/833438

Email: [dirasat@dirasat.net](mailto:dirasat@dirasat.net)

[www.dirasat.net](http://www.dirasat.net)

الرمز البريدي

Baabda 10172010

P.O.Box: 27 / 47

Beirut – Lebanon